الجمهورية اليمنية

الرؤية الوطنية

لبناء الدولة اليمنية الحديثة

يدٌ تحمي ويدٌ تبني

الجمهورية اليمنية

المجلس السياسي الأعلى

الرؤية الوطنية

لبناء الدولة اليمنية الحديثة

يدٌ تحمي ويدٌ تبني

26 مارس 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي
سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ سورة الملك الآية 22

صدق الله العظيم

«وفي ختـام العام الثالث للعدوان وبدايـة العام الرابع للصمود نعلـن عن إطـلاق مشـروع بنـاء الدولـة، وإرسـاء مبـدأ العمل المؤسسـي، بالتوازي مع معركة التصـدي للعدوان في مختلف الجبهـات، مشـروع تسـنده الجبهـات ويسـند الجبهـات عنوانه وشـعاره (يـدٌ تحمي ويدٌ تبنـي) ونحن ننطلق في هذا المشـروع نعـرف أن الطريق طويلٌ ومحفـوفٌ بالتحديات، وخاصةً في ظل العـدوان والحصار، ولكن كما كنا بقدر التحدي في جبهات القتال وصمدنـا وحطمنـا أحلام الغـزاة والمحتلين فسـنكون بإذن الله بمستوى التحدي على طريق بناء الدولة».

الرئيس الشهيد/

صالح علي الصماد

26 - 3 - 2018م

وفاءً للشعب اليمني العظيم وتضحياته

وللرئيس الشهيد صالح الصماد وكل الشهداء والجرحى والأسرى ندشن وثيقة الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة مع ختام العام الرابع للعدوان وبداية العام الخامس للصمود تحت شعار (يدٌ تحمي ويدٌ تبني) وسنكون بقدر التحدي وعند مستوى طموحات الشعب اليمني بإذن الله تعالى.

مهدي محمد المشاط

رئيس المجلس السياسي الأعلى

26 - 3 - 2019م

الرؤيـة

دولـــة يمنية حديثـــة، ديمقراطية مستقرة وموحدة ذات مؤسسات قوية تقوم على تحقيق العدالة والتنمية والعيش الكريم للمواطنين وتحمي الـوطـن واسـتـقـلالـه وتنشد السلام والتعاون المتكافئ مع دول العالم.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم: رئيس المجلس السياسي الأعلى	12
تمهيد: رئيس مجلس الوزراء	15
مقدمة	17
القسم الأول: الإطار العام للرؤية	19
المبادئ العامة	20
منهجية وضع الرؤية	21
أهم التحديات	25
القسم الثاني: الرؤية	28
أ. مرتكزات الرؤية	29
ب. المستهدفات الرئيسة للرؤية	30
ج. محاور الرؤية	32
أولاً: محور المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي	33
ثانياً: محور منظومة إدارة الحكم: أ. أسس بناء الدولة ب. الحكم الرشيد ج. الحقوق والحريات والإعلام د. الحكم المحلي هـ. المنظومة الرقابية و. المشاركة المجتمعية	34 34 34 36 37 37 38
ثالثاً: محور البناء الاجتماعي: أ. التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ب. العدالة الاجتماعية ج. الهوية والثقافة د. السياسة السكانية هـ. مكافحة الفقر و. الاستجابة الإنسانية	38 38 39 40 41 42 42
رابعاً: محور الاقتصاد: أ. الأداء الكلي وتعزيز الثقة بالاقتصاد. ب. القطاعات الإنتاجية ج. القطاعات الخدمية	43 43 46 47
خامساً: محور التنمية الإدارية: أ. الإصلاح الإداري والبناء المؤسسي ب. الخدمة المدنية	49 49 50

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
سادساً: محور العدالة وسيادة القانون:	52
أ. القضاء والوصول للعدالة	52
ب. الإصلاح التشريعي	54
ج. سيادة القانون	55
سابعاً: محور الابتكار والإبداع والمعرفة والبحث العلمي:	55
أ.الابتكار والإبداع والمعرفة	55
ب. البحث العلمي	56
ثامناً: محور التعليم	57
تاسعاً: محور الصحة	59
عاشراً: محور البيئة	61
الحادي عشر: محور الدفاع والأمن:	62
أ. الدفاع	62
ب. الخدمات الأمنية	62
الثاني عشر: محور السياسة الخارجية والأمن القومي:	63
أ. السياسة الخارجية	63
ب. الأمن القومي	64
القسم الثالث : تنفيذ الرؤية	65
أ. إدارة عمليات تنفيذ الرؤية	66
ب. آلية المتابعة والتقييم	67

تقديم : رئيس المجلس السياسي الأعلى

الحمـد للـه رب العالميـن، والصـلاة والسـلام على رسـول الله وآله الطيبين الطاهرين ورضي الله عن أصحابه المنتجبين.

أطلـق الرئيـس الشـهيد صالـح علـى الصمـاد فـي يوم السـادس والعشـرين مـن مـارس 2018م مشـروع بنـاء الدولـة وإرسـاء مبدأ العمـل المؤسسـي تحت شـعار «يدٌ تحمـي ويدٌ تبني» فـكان هذا النـداء صادقًا وواعيًا ومـدركًا حتمية النهوض ومواجهة التحديات التي يمـر بها الشـعب اليمني؛ لأن الرئيس الشـهيد أدرك جذر المشـكلة اليمنيـة وبـؤرة الصراعات السياسـية في اليمـن، وأدرك أيضًا أنَّ أي حلـول للصـراع السياسـي وإيقـاف الأطمـاع الإقليمية فـي اليمن لا تلامـس بنـاء الدولة اليمنية إنمـا هي حلول وقتيـة لا تبني دولة ولا تحقق اسـتقرارًا ولا تنمية ولا اسـتقلال، وحينئذٍ سـتظل الدولة اليمنية خاضعة ورهينـة للتدخل الإقليمي والدولي، ومطمعاً لقوى الاستئثار والاستحواذ.

وقد كان إطلاق مشـروع بناء الدولة كأساسٍ يتفاعل معه كل مخلص مـن الشـعب اليمني وقواه السياسـية لبناء الدولـة اليمنية الحديثة بفهم ومنهج الشعار الذي أطلقه الشهيد في الحماية والبناء لتكون الحصـن الضامن للوحدة الوطنية للشـعب اليمني التي ترسـخ معها مقومـات وثوابت أمنه واسـتقراره وتنميته وتطـوره ولتحافظ على عزتـه وكرامتـه، وهـذا لن يتأتى إلا من خـلال إيجاد دولـة قوية عادلة أثبتـت الأيـام والحقائـق التاريخية أن لا سـبيل لتحقيق ذلك في ظل دولة ضعيفة مسلوبة القرار تقوم على التبعية والتقاسم للسلطة.

لـم تشـهد الجمهوريـة اليمنية حتى اليوم دولة مسـتقرة تنفذ دور الدولـة ووظائفها وقيمها وهويتها المتعـارف عليها؛ لذا فإننا نطلق اليوم هذه الرؤية الوطنية للتعبير عن هذا المشـروع لبناء الدولة بما يحملـه معنى البناء من مبادئ وقيـم وطنية خالصة تتضمن الإصلاح والتطويـر ، ومـن خلال هـذه الرؤية ننشـد ونتطلع إلى بنـاء الدولة اليمنيـة الموحدة والقوية ذات المؤسسـات الكفؤة العادلة والقادرة علـى تأديـة وظائفها الأساسـية وتقديـم الخدمـات للمواطنين بما يكفل كرامتهم وحقوقهم، تكون السيادة فيها للقانون، من واجباتها إدارة وتنسيق الجهود والموارد، وتذليل الصعاب، والقيام بما لا يقدر عليـه الجهد الخاص كمؤسسـات أو كأفراد من أجل تحقيق أقصى حد ممكن من العيش الكريم لمواطنيها.

> ” الرئيس الشهيد أدرك جـذر المشكلة اليمنية وبؤرة الصراعات السياسية في اليمن، وأدرك أيضًا أنَّ أي حلول للصراع السياسي وإيقاف الأطماع الإقليمية فـي اليمن لا تلامس بناء الـدولـة اليمنية إنـما هي حلول وقتية لا تبني دولة ولا تحقق استقرارًا ولا تنميةً ولا استقلالاً. “

سـيادة القانـون هـو عنوان الدولـة اليمنيـة الحديثة ومفـردات هذا القانـون هو مضمونها وهي مفـردات تقاس بمدى صيانتها لحقوق الإنسـان وحرياته، وفي هذا السـياق نؤكد كمجلس سياسي أعلى أن منهجنا سـيكون بإذن الله تطبيق العـدل بين الناس وتوفير أعلى سـقف للحريـات وحمايتـه بمـا لا يسـتخدم ضـد الوطـن والمصلحة الوطنيـة العليـا أو يخدم الأعداء المتربصيـن باليمن وخاصة في هذه المرحلة الاستثنائية التي نخوض فيها معركة العزة والكرامة منذ أربع سنوات في مختلف الجبهات العسكرية دفاعًا عن الأرض والعرض.

إنَّ دولـة المؤسسـات سـتحقق العـدل والأمـن وتوفـر الاسـتقرار السياسـي والتنميـة من خلال تشـريعاتها وقوانينهـا وصدق التوجه والإيمان به، وسـتكون بيئـة حاضنة وضامنة لتحقيق شـروط النهضة من خلال مؤسسـات وتشـريعات لا تتأثر وظيفتها بتداول السـلطة ولا بتغير الحكام، وما نصبو إليه هو مؤسسات قوية شفافة تنساب فيها المعلومات بيسـر مع ضمان تكاملها وتأمين وظائفها بما يحقق التناغم والانسجام في الأداء.

إن من أولويات مهام الدولة اليمنية الحديثة الحفاظ على اسـتقلالية اليمن وسـيادته ووحدته مـن أي هيمنة أو وصاية أو تبعية أو احتلال، وبناء علاقات متكافئة مع الدول العربية والإسلامية وكل دول العالم علـى القواعد والمصالح والمنافع المشـتركة ملتزمين بكل الواجبات تجاه أمتنا العربية والإسلامية والعالم.

إنَّ نجـاح الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة هو تحدٍ سـيكون له سـاحاته النضالية المتعددة على المسـتوى الشعبي والسياسي والاقتصـادي والإداري والخدمـي والاجتماعـي والثقافـي وهـذا يتطلـب منا جميعاً اسـتنهاض قوانا الذاتية بآفاقهـا العظيمة لخوض معركة التحدي دفاعًا عن بناء الدولة اليمنية وسيادتها.

كما لا يمكن للدولة أن تسـتقر وللتنمية أن تزدهر ما لم تكن محاربة الفسـاد علـى رأس أولوياتهـا، فمواجهة العدوان تتطلـب وعيًا كبيرًا بخطورة الفسـاد والمفسـدين الذيـن جعلوا خلال عـدة عقود أجهزة ومؤسسات الدولة مسـرحًا لثقافة الفساد المالي والإداري. كما أن السـلام والحل السياسـي اللذين ننشـدهما يقومان على الشراكة والتوافق، وإننا إذ ندشـن هذا المشـروع الوطني العملاق ندعو كل القوى السياسـية إلى وضع حد للصـراع الذي يضعف الدولة اليمنية، ونقول لهم تعالوا إلى كلمة سـواء بيننا لنتحد في مشروع حقيقي لبناء الدولة اليمنية الحديثة العادلة تستوعب مخرجات الحوار الوطني

» إنَّ دولـة المؤسسـات ستحقق العدل والأمن وتوفر الاستقرار السياسي والتنمية مـن خـلال تـشـريـعـاتـهـا وقوانينها وصـدق التوجه والإيـمـان بـه وستكون بيئة حاضنة وضـامـنـة لتحقيق شـروط النهضة مـن خـلال مؤسسات وتشريعات لا تتأثر وظيفتها بتداول السلطة ولا بتغير الحكام. «

» إن مـن أولويـات مهـام الدولـة اليمنيـة الحديثـة الحفـاظ علـى اسـتقلالية اليمـن وسـيادته ووحدتـه مـن أي هيمنـة أو وصايـة أو تبعيـة أو احتـلال، وبنـاء علاقـات متكافئة مع الدول العربيـة والإسـلامية وكل دول العالـم علـى القواعـد والمصالـح والمنـافـع المشـتركة ملتزمين بـكل الواجبـات تجاه أمتنا العربية والإسلامية والعالم. «

المتوافـق عليها وكل ما تحتاج إليه مـن متطلبات لبناء الدولة اليمنية الحديثـة، وتعزيزاً لمصداقيـة توجهنا وأملًا في توحـد أيدي اليمنيين ندعـو كل القوى السياسـية إلى مصالحة وطنية شـاملة، وأن نجعل كل ما يعيقها من صراعات أو ثارات سياسية خلف ظهورنا، ولنمضي بعون الله وتوفيقه يدًا بيد مع كل المخلصين لهذا الوطن فيما يحقق مصلحة الوطن العليا ومصلحة الأجيال القادمة.

وإذ نضـع أولـى لبنات هذا الصرح الوطني الرائـد وفاءً لدماء الرئيس الشهيد صالح الصماد وكل الشهداء الذين سقطوا في سبيل الدفاع عـن الوطـن نعتبر هذا الجهد الـذي نقدمه بين يدي الشـعب كمنهج وموجهـات عامـة وبرنامج عمل للأجهزة والمؤسسـات الرسـمية كل فيمـا يخصه إنما يأتـي انطلاقًا من المسـئولية والواجب نحو تنفيذه وتطويره وتحديثه وفق القنوات الرسمية ذات العلاقة، لا نبتغي من ورائه المزايدة، إنما نقدمه لخدمة الشعب والنهوض بالوطن.

لقـد ظلت الدعوة لبناء الدولة اليمنية الحديثة العادلة مجرد شـعارات وأهداف ترفع دون أن تتحول إلى أهداف نضالية وواقعًا معاشًـا، أما اليوم فالإرادة السياسـية تقف بكل قوة خلف هذا المشـروع الذي ينبغي أن يتحول إلى واقع في كل الأجهزة والمؤسسـات الرسـمية ليكون نقطة تحول مضيئة نحو المستقبل تستقطب كل الوطنيين.

إن العمـل وفق هـذه الرؤية الوطنيـة بإرادة وعزم يضـع اليمن على الطريق القويم نحو المسـتقبل المشرق وذلك كفيل بإيجاد موطئ قدم ثابت وراسـخ لليمن في المنطقـة والإقليم وبين الأمم، نعم هذا هو مشـروعنا للمسـتقبل نقدمه ونحن ندرك جيدًا كل العوامل المحيطـة بواقعنـا والتحديـات التـي يأتـي فـي مقدمتهـا العدوان والحصـار بـكل أنواعـه وآثـاره، فلتتكاتـف كل الجهـود المخلصـة لهذا الوطـن للبـدء في التأسـيس الصحيـح لبنـاء الدولة اليمنيـة الحديثة وعلى بركة الله ندشن معًا أولى لبنات هذا الأساس ومشوار الألف ميل يبدأ بخطوة.

> ”نـدعـو كـل الـقـوى السياسية إلـى وضـع حد للصراع الذي يضعف الدولة اليمنية، ونقول لهم تعالوا إلى كلمة سواء بيننا لنتحد في مشروع حقيقي لبناء الـدولـة اليمنية الحديثة العادلة تستوعب مخرجات الـحـوار الوطني المتوافق عليها وكل ما تحتاج إليه من متطلبات لبناء الدولة اليمنية الحديثة.“

مهدي محمد المشاط

رئيس المجلس السياسي الأعلى

تمهيد: رئيس مجلس الوزراء

الحمـد لله وحده والصلاة والسـلام على مـن لا نبي بعده محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما بعد.

علـى مر التاريخ الإنسـاني الطويـل، ومنذ توثيق التجربة الإنسـانية عبر النقوش والكتابات والرسـوم على الأحجار والأخشـاب وجلود الحيوانات عبـر أزمنة الحضارات البشـرية القديمة المتعاقبـة على هذه الأرض، كان لمفهـوم {الدولـة} من خلال إدارة الأفـراد والجماعـات والأقوام نصيب وافـر من ذلـك التوثيق الـذي خلّفه لنـا الأوائل من حضارات سـادت ثم بادت وتركت لنا ذلك الإرث المهول من التجارب الموثقة.

وقـد شـكلت دورة الحيـاة المتواصلـة فـي صيرورتهـا السـرمدية مُنـذ فجـر التاريخ الإنسـاني وحتى يومنـا هذا إحدى العلامـات الظاهرة في التنظيـم الدقيـق لمعيشـة الناس أفـراداً وجماعـات، أي أن الحياة برغم بُعدها الزماني والمكاني كانت تسير وفق قواعد تنظيمية دقيقة تقود مختلـف المناحـي في ذلـك الزمان، وليـس هناك أدل علـى قولنا هذا بتلك الشـواهد والآثار التي تركها الأوائل لنا كتراث نتباهى به من صنع الإنسان القديم، على سبيل المثال قيام الحضارات اليمنية المتعاقبة والموغلة بالتاريخ التي قامت دون وجود أنهار وبحيرات عذبة تقام عليها في الغالب المدن والمباني والقلاع وغيرها، بل إن الحضارة اليمنية وحدها هي من صنع الإنسان وبالتالي هي حضارة مميزة واستثنائية، حيث شيّد السدود العملاقة، وعمّر بإتقان المدرجات في سـفوح الجبال الشـوامخ لزراعة الأشـجار وزرع الحبوب والغـلال وغيرها، وهذا بطبيعة الحال هو اسـتثناء خاص تفردت به الحضارة اليمنية السـعيدة عن بقية الحضارات الإنسـانية الأخرى كالحضارة البابلية والآشـورية والفرعونيـة والصينية والإغريقية والرومانية وكلها حضارات قامت على الأنهار العملاقة، وكذلك قيام حضارات الهنود الحمر (المايا والإنكا) التي دمرها الغُزاة الأوروبيون المستعمرون المحتلون.

بعد هذا المدخل المُقتضب لموضوعنا هذا، فقد أقر المجلس السياسـي الأعلى برئاسـة الأخ/ مهدي محمد المشاط رئيس المجلس وبمباركة روحانية من قائد الثورة الحبيب عبدالملك بن بدر الدين الحوثي حفظه الله , مسـودتها الأولية (الرؤية الوطنية)، وبعد مناقشـات مستفيضة وشاملة من قبل هيئات الدولة ومؤسساتها المختلفـة وبمشـاركة فاعلة من قوى المجتمـع المدني والأحزاب، وبعد مناقشـتها وإقرارها من قبل مجلس الـوزراء لحكومـة الإنقـاذ الوطني في دورة يناير 2019م، فإنه يسـرني أن أسـهم مع زملائـي في المجلس السياسي الأعلى بوضع اللمسات الإجرائية والقانونية والوطنية على هذا المشروع الاستراتيجي الكبير الذي سيكون وثيقة مهمة لبناء الدولة اليمنية القادمة بإذن الله.

إن إقرار هذه الوثيقة الوطنية الاستراتيجية ونشرها للعالم أجمع هي مساهمة كبيرة من المجلس السياسي الأعلـى اسـتلهمت فـي مضمونها من تـراث الحركة الوطنية اليمنية بشـكل عام، واتكأت علـى قيم ومبادئ الثورات اليمنية المباركة الـ 26 سبتمبر 1962م و 14 أكتوبر 1963م، و30 نوفمبر 1967م، و22 مايو 1990م، و21 سـبتمبر 2014م، وَهِـي بمثابـة رد عملـي وموضوعـي علـى جميع الافتـراءات الإعلاميـة والانتقادات

السياسـية المبنيـة علـى أوهام أحلام اليقظة لدى البعض بأننا سـنبني في قادم الأيـام دولةً ملكيةً إمامية وسنعود إلى مرحلة الحكم العائلي السلالي.

إن إطـلاق مثـل تلك الاتهامات الباطلة ما هي إلا لتبرير ومسـاندة جرائم دول العدوان على الشـعب اليمني التي شنت حربها القذر ة على المدن والقرى اليمنية في صبيحة يوم الخميس الموافق 26 مارس 2015م.

هـذه الوثيقة الوطنية الاسـتراتيجية التي جمعت بيـن معطيات إرث التاريخ اليمني العظيم ومبادئ وأسـس بناء الدولة الحديثة هي رد قوي وكافٍ على صلف دول العدوان الذي يدخل في عامه الخامس، وقد أثخن جراح اليمانيين وفاقم معاناتهم حتى أصبح العالم كله يردد ويتحدث بأن اليمن وشعبه الصابر الصامد يعيش أعظم محنة إنسانية في التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية، وأن قرابة 19 مليون يمني يحتاجون للمساعدة الإنسانية بمختلف صورها وأشكالها.

إن المجلـس السياسـي الأعلى في الجمهورية اليمنيّة كقائـد موجه في هذا الظرف الوقتي العصيب لجميع أجهزة الدولة ومؤسسات حكومةِ الإنقاذ الوطني قد قدم رؤية وطنية ناضجة وشاملة لبناء الدولة الحديثة أثناء زمن العدوان الذي لا زلنا نعيش فصوله ومآسـيه، ونعيش في ذات الوقت لحظة المقاومة الباسـلة البطولية التي يسطرها جنود الجيش اليمني وأمنه العام ولجانه الشعبية لحظة بلحظة، وما بعدها، وركزت الوثيقة على قضية المصالحة الوطنية اليمنية واعتبرتها إحدى أسس نجاح العملية السياسية السلمية القادمة بإذن الله.

إن هذه المساهمة الوطنية النوعية لخدمة حاضر ومستقبل الشعب اليمني, وأن الأعمال الفكرية الكبيرة هي التي تبقى لتنفع الناس، عموم الناس، يقول الله في محكم كتابه الكريم:

(أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَـةٍ أَوْ مَتَـاعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْـرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ۚ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَـبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ) صدق الله العظيم

ونحن من الشاهدين إلى يوم الدين، والله أعلم منا جميعاً.

وفوق كُلّ ذِي عِلْمٍ عَلِيم

أ.د/عبدالعزيز صالح بن حبتور
رئيس مجلس الوزراء

مقدمة:

بعد مرور عامٍ من إطلاق الرئيس الشهيد صالح الصماد لمشروع بناء الدولة «يدٌ تحمي ويدٌ تبني» يقر المجلس السياسـي الأعلى الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنيـة الحديثة، والتي هي رؤية يمنية أصيلة تنبع من الواقع وحاجات المجتمع وتعبـر عـن تطلعاته وتعالج قضاياه، كما إنها ثمرة لنهج تشـاركي، ولمشـاورات مكثفـة على المسـتوى الرسـمي والمجتمعـي، انضوت فيهـا كل الفئات من خلال حراك وطني وتفاعل ونقاشات تخصصية مسئولة وبناءة، وقراءات نقدية فاحصة وإثراء واسع لمسودة هذه الرؤية.

الرؤية الوطنية عمل استراتيجي بعيد كل البعد عن التكتيك السياسي، وإنما هـي متطلـب وطني وهي ملـك لكل أجيـال اليمن القادمة، لتدشـين مرحلة جديدة من البناء والتأسـيس لمسـتقبل اليمن الذي تقع مسـئوليته على عاتق الجميع، الذين ينبغي أن يعتبروا الرؤية ملكهم ويسخروا كل خبراتهم من أجلها، وهي موجهات استراتيجية ناظمة لمختلف مؤسسات الدولة، ومنهج للتخطيط والتنفيـذ توضـح ذلك الآليـة التنفيذيـة لإدارة و تنفيذ الرؤية عبـر أُطُر وقنوات حكوميـة واضحة، ووفق أسـس علمية حديثة تضمـن التكامل والجودة وتخضع للرقابة والتقييم الدوري البناء.

إن محـور هـذه الرؤية وغايتها هو المواطن اليمني فهو أسـمى وأعظم ثروة، هـذه الرؤيـة هدفها ازدهار اليمن ووصل حاضره بمسـتقبله، نعم من المتوقع أن تتأثر بعدد من القضايا والمتغيرات لكنها ينبغي أن تتحقق بروح من التماسك والتعاضـد الاجتماعـي مدعومة بدولة قـادرة تعتمد على عمـق التاريخ والهوية اليمنية ومكامن قوة اليمن وموقعها الجغرافي والسياسي الاستراتيجي.

> ❞ إن محـور هـذه الرؤية وغايتها هو المـواطـن اليمني فهو أسمى وأعظم ثـروة، هـذه الـرؤيـة هـدفـهـا ازدهـــار اليمن ووصل حاضره بمستقبله. ❝

وبقـدر مـا نؤكد على أهمية وأولوية تحقيق السـلام والاسـتقرار إلا أن هناك حاجـة ملحة بنفس القدر للتعامل مع المتغيرات، وهو الأمر الذي سـتتصدى له الرؤيـة مـن خلال ركائزها الأساسـية التي تعتمد على الدولـة اليمنية الموحدة القويـة والديمقراطيـة العادلـة والمسـتقلة، وعلـى تنميـة بشـرية متوازنـة ومسـتدامة تهتم بالمعرفـة والابتكار ومناهج التعليم المتنوعـة، وتوفر البيئة المواتيـة للنمـو الاقتصـادي؛ لضمان وصـول الجميع إلـى الحاجيات الإنسـانية الأساسـية في المرحلة الأولى ثم الاسـتقرار والبناء وصولًا للنهوض والتميز في المراحل اللاحقة.

تحدد الرؤية المسـارات طويلة الأجل وفق 25 مسـتهدف رئيسـي حتى العام 2030م، وسيتم تفعيل الرؤية عبر تنفيذ استراتيجيات تنموية وطنية في ثلاث مراحل 2 - 5 - 5 من خلالها سيتوفر التوجيه للخطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وفي غضون المرحلة الأولى 2019-2020م يتطلب الأمر تطوير الرؤية وتحديثها لتنفيذ ما تطمح له اليمن بحلول عام 2030م.

على الجميع العمل المستمر في التطوير والشفافية ومكافحة الفساد والمساءلة وبناء الإنسان وتخفيض معدلات البطالة والأمية والفقر والتضخم ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق ارتفاع معدل النمو الاقتصادي السنوي وتحقيق مؤشرات جيدة في كفاءة المؤسسات ورضى المواطنين عن الخدمات الحكومية وتوسيع معدل انتشار التأمين الصحي بين السكان، فالرؤية تؤمن بأن تقدم اليمن ليس حلمًا ولا يجوز أن يبقى مجرد حلم فأبناء اليمن يستطيعون اجتراح التغيير المنشود.

انطلاقًا مما تقدم فالرؤية عبارة عن خارطة طريق لبناء الدولة اليمنية الحديثة منها ما يتعلق بالمرحلة الحالية التي تتطلب تفعيل وإصلاح وتطوير مؤسسات الدولة ومنها ما يتعلق بالمرحلة اللاحقة للمصالحة والاتفاق السياسي، فهي من خلال محاورها الـ12 المتنوعة تشمل الجهود السياسية والجهود التنموية لتمثل القاسم المشترك القابل للتطوير بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، وبغض النظر عن المواقع أو المسميات أو نوع السلطة السياسية والنظام الذي يحكم اليمن، فالرؤية وضعت لأفق 2030م، والشعب اليمني يستحق السلام والوئام والاستقرار والعمل من أجل فتح أبواب الغد المشرق، ولذا فالرؤية مشروع للبناء والتنمية والإنقاذ الوطني ويتحقق النجاح بتبني المؤسسات والقوى في الرؤية الوطنية وترجمة مضامينها إلى واقع علمي.

قبل الختام نوضح فيما يلي عدداً من المفاهيم والمصطلحات التي تتضمنها الرؤية كمفهوم «الحديثة» الذي استخدم كصفة للدولة المنشودة، الدولة التي تقوم على احترام الدستور والقانون والفصل بين السلطات الثلاث وتسعى لتحديث دورها ووظائفها وإدارة شئونها وخدماتها استلهام التطور العلمي والتجارب الدولية الناجحة والتقنيات الحديثة في التخطيط وصنع القرار ، أما مفهوم «الحكم الرشيد» فالمقصود به ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وتنمية موارده وفق معايير المساءلة، المساواة، والعدالة، الكفاءة والفعالية والنزاهة والشفافية وسيادة القانون وتوسيع المشاركة ومحاربة الفساد بما يضمن تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويشمل مؤسسات الدولة الدستورية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص،

يوجد قضايا سياسية لم تحدد الرؤية شكلها النهائي لارتباطها بنتائج المصالحة والحل السياسي مثل طبيعة (الحكم المحلي)، فالغاية الأساسية في الوقت الحالي هي التوجه نحو بناء مقومات السلطة المحلية ومنحها الصلاحيات المالية والإدارية، التي تتيح المساهمة في التنمية المحلية وفق توزيع عادل ومتوازن للموارد في ظل دولة موحدة قوية، لضمان التحول إلى (الحكم المحلي).

ختامًا نستطيع القول إن هذه الرؤية تتمتع بالشمولية والوضوح والاستدامة هدفها الأساس ومحور ارتكازها هو المواطن وخدمته كما إنها وعاء لتوحيد كل الجهود الرسمية والمجتمعية في ورشة عمل كبرى لتحقيق التغيير والاستقلالية من أي تبعية اقتصادية أو سياسية وتحقق الحياة الكريمة للمواطنين والاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بصورة متدرجة.

> ”الرؤية من خلال محاورها الـ12 تشمل الجهود السياسية والجهود التنموية لتمثل القاسم المشترك القابل للتطوير بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، وبغض النظر عن المواقع أو المسميات أو نوع السلطة السياسية والنظام الذي يحكم اليمن“

القسم الأول

الإطار العام للرؤيــة

المبادئ العامــة

1 | مبادئ الإســلام وتعاليم الشريعة الإسلامية منطلقات وضوابط الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

2 | الهوية الإيمانية بقيمها الأخلاقية والإنســانية للشعب اليمني الأساس الذي يقوم عليه بناء الدولة اليمنية الحديثة.

3 | النظــام الجمهــوري والالتــزام بالدســتور والقوانين نهج الدولة اليمنية الحديثة.

4 | تحقيــق العدالــة الإجتماعيــة والمواطنــة المتســاوية، واحترام الحقــوق والحريات ضمن الثوابت الدينية والقيم الوطنية.

5 | المحافظة على الأسرة اليمنية وتعزيز مكانتها في المجتمع.

6 | التداول السلمي لسلطات الدولة بالانتخابات الحــرة والنزيهــة التجســيد العملــي للنهــج الديمقراطي.

7 | الوحدة اليمنية أرضًا وإنســاناً مبدأ أساســي للشعب اليمني.

منهجية وضع الرؤية:

جرى إعداد هذه الرؤية وفقًا لأسس استندت على ما يلي:

أ

تطبيق الأسلوب التشاركي في تطوير مضامين الرؤية :

ب

اعتماد مرجعيات شاملة كمنطلقات لصياغة الرؤية:

1. دستور الجمهورية اليمنية
2. مخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتوافق عليها
3. القوانين والتشريعات الأساسية
4. الخطـط و الاسـتراتيجيات القطاعية والبرامـج الحكومية السابقة.
5. الخطة العالمية للتنمية المستدامة (2016 - 2030).
6. التجارب والممارسات الدولية الناجحة.
7. مقترحات ورؤى المؤسسات الحكومية.
8. رؤى وتصورات الأحزاب والمكونات السياسية

ج

مستويات التخطيط وإعداد الرؤية:

تم تحديد أربعة مستويات للتخطيط لإعداد الرؤية هي:

مستوى كلي للرؤيـة :

ويعكسه صيغة نص يبرز الصورة المنشودة التي يتطلع المجتمع للوصول إليها حتى 2030م.

مستوى الغـايـــات :

يعبر عن الاستراتيجيات العامة عـلـى مـسـتـوى الـقـطـاعـات والمجالات المستهدفة تتضمن نصا عن كل قطاع أو مجال يوضح الغاية المنشودة حتى 2030م.

مستوى الأهـــداف:

حيـث تـم وضـع مجـمـوعـة من الأهداف الاستراتيجية لكل غاية مع وضع مؤشرات قياس لها.

مستوى المبـــادرات:

حيـث تـم وضـع مجـمـوعـة من المبادرات المترجمة لكل هدف اسـتـراتـيـجـي فـي مـصـفـوفـة الرؤية الوطنية.

إطار إعداد الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة

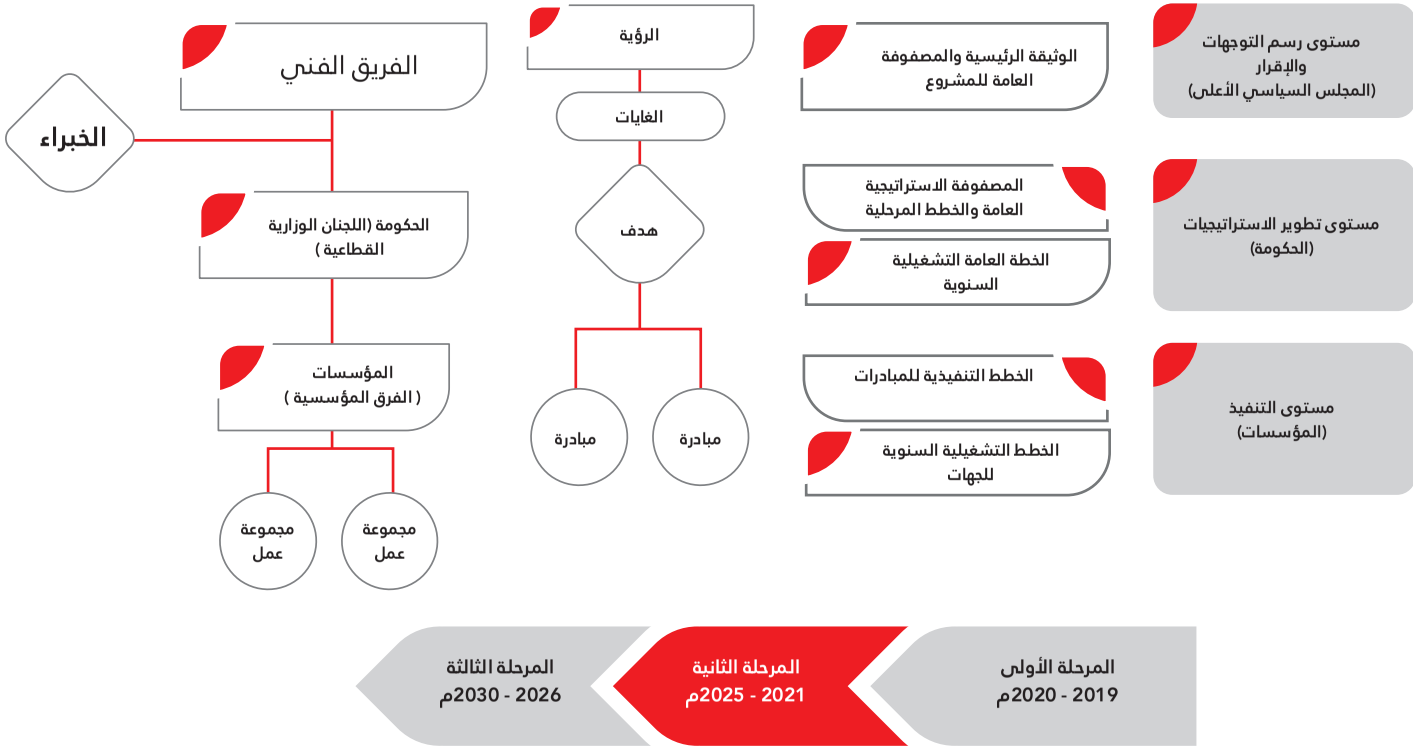

د

فرق العمل :

الفريق الفني :

مجموعة من الخبراء والمعنيين يتبع مباشرة رئيس الجمهورية (المجلس السياسي الأعلى) والمعني بتصميم منهجية الرؤية وصياغتها، مراجعة الوثائق الوطنية والرؤى الدولية ووضع الملخصات عنها، التنسيق لمشاركة الأطراف المعنيين وإستيعاب ملاحظتهم وتضمينها في الوثيقة الأساسية للرؤية.

مجموعـات الخبـــراء:

مجموعات متخصصة في مختلف محاور الرؤية، مهمة كل مجموعة تقديم الاستشارات والآراء لتحسين صياغة الرؤية والخطط الاستراتيجية المرحلية ووضع مؤشرات الأداء، المشاركة في إدارة جلسات النقاش والورش في كل محور من محاور الرؤية التي تعنى بها.

هـ

مراحل التخطيط:

مرحلة التحضيـــر:

وضع خطة وآلية عمل لفريق إعداد الرؤية والاطلاع على الخطط والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية، ومراجعة التجارب الدولية والاطلاع على المتغيرات الراهنة والتوقعات المستقبلية الإقليمية والدولية التي يمكن أن تؤثر على البلد لأخذها في الاعتبار عند وضع الرؤية والخروج بأهم التحديات التي تواجه اليمن.

مرحلة صياغة التوجهات الرئيسة للرؤية:

تم خلالها صياغة وثيقة الرؤية الأساسية والتي شملت صياغة نص الرؤية والغايات الاستراتيجية، ووضع الأهداف وقائمة مقترحة بالمبادرات ذات الأولوية.

مرحلة وضع الاستراتيجيات الفرعية:

بعد إقرار وثيقة الرؤية الأساسية سيتم البدء بوضع الاستراتيجيات المرحلية والفرعية والتـي تتضمـن كل منها إجراء تحليل معمق للوضع الراهن على مسـتوى القطاعات والمجالات (المحاور) وتحديد الفجوة، ومراجعة ووضع المبادرات اللازمة لسـد الفجوة على مستوى كل هدف، وضع الخطط الاستراتيجية والتشغيلية.

مرحلة التنفيذ:

تشمل ثلاث مراحل :

- مرحلة تنفيذ الاستراتيجية الأولى للرؤية: الصمود والتعافي 2019 - 2020م.
- مرحلة تنفيذ الاسـتراتيجية الثانية للرؤية: البنية المؤسسـية وإعادة البناء وتعزيز مقومات الاستقرار 2021 - 2025م.
- مرحلة تنفيذ الاستراتيجية الثالثة للرؤية: النهوض والتميز 2026 - 2030م.

مرحلة التحضير

- وضع خطة وآلية عمل لفريق إعداد الرؤية.
- الاطـلاع على الخطط الوطنية والمتغيرات الدولية الجارية والتوقعات المستقبلية.
- الخروج بأهم التحديات التي تواجه اليمن.

مرحلة صياغة التوجيهات الرئيسية للرؤية

- وضـع التـوجـهـات الرئيسية وهيكل الرؤية.
- وضع الرؤية والغايات الاستراتيجية.
- صـيـاغـة الأهـداف وقـائـمـة الـمـبـادرات الملحة.

مرحلة وضع الاستراتيجيات الفرعية

- تحليـل الوضـع الراهـن على مسـتوى القطاعات والمجالات وتحديد الفجوة.
- وضـع المبـادرات اللازمـة لسـد الفجوة على مستوى كل هدف.
- وضع الخطط الاستراتيجية والتشغيلية.

مرحلة التنفيذ

- الاستراتيجية الأولى (2019 - 2020م).
- الاستراتيجية الثانية (2021 - 2025م).
- الاستراتيجية الثالثة (2026 - 2030م).

أهم التحديـات:

ارتباطـاً بمـا تـم الإشـارة إليـه بشـأن منهجية إعـداد هـذه الرؤيـة والتـي اعتمدت علـى أنموذج التخطيط القومي الشـامل كإطار عام قام على مراجعة الخطط الاسـتراتيجية الوطنية والقطاعية والمؤسسـية والتعرف على تحديات الواقع والتحـولات العالمية التي يتطلب التعامل معها، فقد كشفت عملية التحليل تلك عن حزمة من التحديات بلغ عددها (39) تحديًا تم تصنيفها إلى مجالات، ووضع المعالجات لتلك التحديات أثناء عملية التخطيط.

الوضع السياسي	1	عدوان وحصار وصراع سياسي.
	2	وضع سياسي غير مستقر منذ عقود تحول إلى جولات صراع دورية منذ عقود.
	3	توافق وطني ضعيف في ظل استقطاب أطراف خارجية إقليمية ودولية.
إدارة الحكم	4	منظومة إدارة حكم مختلة وغير متكاملة.
	5	فساد مستشرٍ وتقسيم غير عادل للثروة.
	6	تعطيل لمبدأ التداول السلمي للسلطة.
	7	نظام سـلطة محلية لا يلبـي طموحات المجتمـع ومتطلبات التنمية المحلية المستدامة.
	8	ضعـف أداء الأجهـزة الرقابيـة وتبعيتهـا للقـرار السياسـي وضعـف التنسيق فيما بينها.
البنية الاجتماعية	9	انقسام ومشكلات اجتماعية متجذرة.
	10	فقـر وحرمـان يتسـع في ظـل توقـف التمويـل المحلـي والخارجي لشبكة الأمان الاجتماعي.
	11	ترسخ الولاء الشخصي كمعيار للولاء الوطني.
	12	ضعف المشاركة المجتمعية.
	13	ضعف العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
	14	اسـتهداف هوية وثقافـة المجتمع اليمني، وتقويض قيم التسـامح بين أبناء اليمن.
الاقتصاد	15	اقتصـاد منهـار وموارد بشـرية واقتصادية كبيرة غير مسـتغلة وإدارة اقتصادية غائبة.
	16	منافسـة اقتصاديـة وعالميـة محمومـة في ظـل غياب رؤيـة وطنية للتعاطي معها.
	17	توقف تام للمساعدات والمنح.
	18	تضخم لحجم الدين العام.
	19	استثمار ضعيف وبيئة غير محفزة.
	20	اختلال في إدارة وتنمية الموارد العامة.
	21	قطاع زراعي تقليدي، وثروة سـمكية وأحياء بحرية مهدرة واسـتغلال غير أمثل للموارد المائية رغم شحتها.
	22	قطاع صناعي ضعيف ومحدود ومصادر طاقة غير ملبية.
	23	دمـار نتيجـة العدوان وضعـف في البنيـة التحتية وارتفـاع كلفة إعادة الإعمار.
	24	تنمية عمرانية ضعيفة ومختلة.

اختلالات الإدارة العامة	25	أداء حكومي ونظم إدارية ضعيفة وتضخم وظيفي.
	26	غياب لمبدأ الجدارة والنزاهة في الاختيار والتعيين.
	27	غيـاب تـام لتقييـم الأداء المؤسسـي والوظيفـي وضعـف نظـام المساءلة والمحاسبة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.
	28	ضعف وظيفة التخطيط الاسـتراتيجي والتوجيه والإشراف والمتابعة والتقييم.
	29	تشـريعات ونظم خدمة مدنية وموارد بشـرية متقادمة. وسياسـات أجور غير عادلة وقدرات بشرية ضعيفة.
العدالة	30	اختلال في منظومة العدالة.
	31	بناء مؤسسـي ومنظومة تشـريعية قضائية وقانونية قاصرة ورقابة ذاتية غير فعالة.
الدفاع والخدمات الأمنية	32	اختلالات في بنية الجيش.
	33	ضعـف أداء المؤسسـات الأمنيـة وعـدم كفـاءة الخدمـات الأمنيـة المقدمة.
الابتكار والمعرفة والبحث العلمي	34	قصـور في مواكبة التوجهـات العالمية في مجال الابتـكار والمعرفة والبحث العلمي
التعليم	35	تعليم لا يلبي احتياجات التنمية ومتطلباتها.
الصحة	36	نظم وخدمات صحة عامة لا تلبي احتياجات المواطن.
البيئة	37	بيئة مهملة ومعرضة للمخاطر.
العلاقات الخارجية والأمن القومي لليمن	38	خلل في منظومة الحماية والأمن القومي لليمن.
	39	التدخل الخارجي ومحاولة فرض وصاية على اليمن

القسم الثاني

الرؤيـــــة

الرؤيـــة

دولة يمنية حديثة، ديمقراطية مستقرة وموحدة ذات مؤسسات قوية تقوم على تحقيق العدالة والتنمية والعيش الكريم للمواطنين وتحمي الوطن واستقلاله وتنشد السلام والتعاون المتكافئ مع دول العالم.

أ . مرتكزات الرؤيـــة

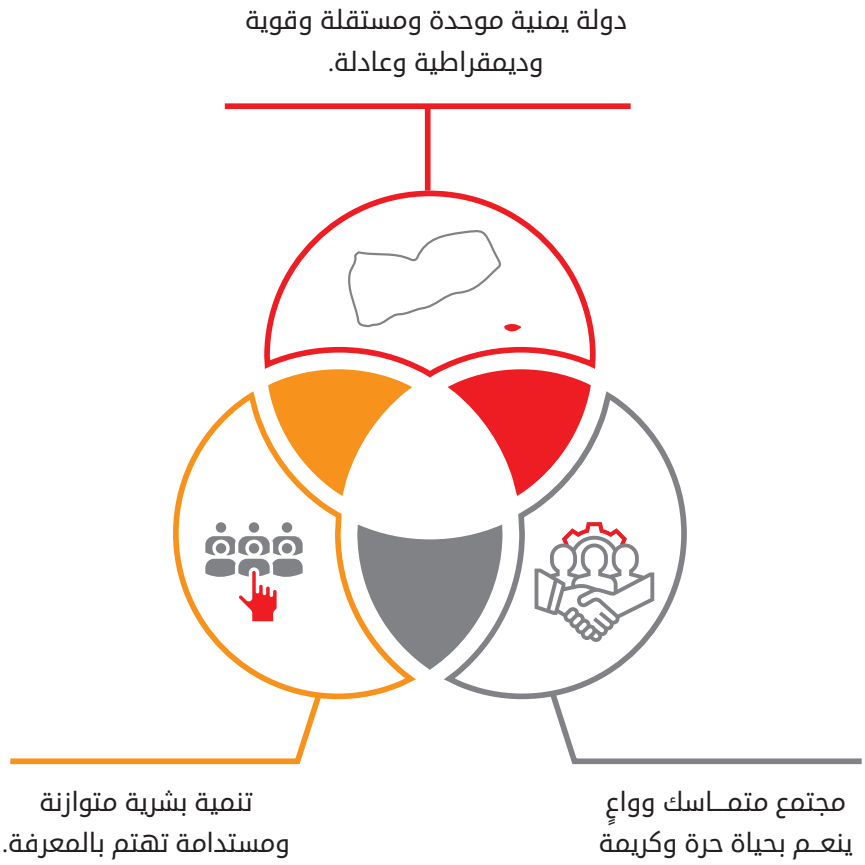

ب. المستهدفات الرئيسة للرؤيـــة

تحسين مؤشر التنمية المستدامة لليمن من (45 إلى 60).

تحسين مؤشر الاستثمار إلى (130 من 190).

تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي سنوي لا يقل عن (5 %)

الوصـول بترتيـب اليمـن مـن بيـن أفضـل 100 اقتصاديات عالمياً.

الوصول بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما فوق (2000 دولار سنوياً).

إيصال اليمن في مؤشر التنافسية الدولي إلى المرتبة (100) بين دول العالم.

رفع معدل إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتعددة بمعدل سنوي لايقل عن 600 ميجا.

تخفيض معدل التضخم إلى أقل من (5%).

تخفيض معدل البطالة نهاية الفترة إلى أقل من (10 %).

رفع ترتيب اليمن في مؤشر التنمية البشرية إلى المرتبة (120) بين دول العالم.

الوصول بترتيب اليمن في مؤشر الديمقراطية وحرية وحماية حقوق المواطنين إلى الترتيب (98).

تحقيق ترتيب لليمن ضمن 70 دولة في مؤشر كفاءة المؤسسات.

بلوغ اليمن في مؤشر مدركات الفساد إلى المرتبة (100) بين دول العالم.

تحقيق مستوى نوعي لليمن في مؤشر جودة التعليم الأساسي يصل باليمن إلى المرتبة (90) بين دو ل العالم.

تخفيض معدل الأمية بين السكان إلى أقل من (20%).

وصول (5) جامعات بين أفضل جامعات الوطن العربي.

بلوغ اليمن في مؤشر العدالة الدولي إلى المرتبة 60 من بين دول العالم.

رفع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل إلى (30%) من إجمالي قوة العمل

الوصول إلى مستوى رضى المواطن عن الخدمات الحكومية ضمن أفضل (80) دولة نهاية الفترة

تحسين مرتبة اليمن في مجال الابتكار إلى المرتبة (95) بين دول العالم.

رفع معدل العمر عند الولادة إلى (75) سنة.

تخفيض معدل الفقر بين السكان إلى أقل من (20%).

الوصول بمعدل انتشار التأمين الصحي بين السكان إلى ما فوق (50%).

تحسين مؤشر الأداء البيئي إلى المرتبة (80) بين دول العالم.

رفع متوسط عدد الوحدات السكنية المنشأة سنوياً خلال الفترة إلى (17500).

ج. محاور الرؤية

وفقاً لحزمة التحديات التي تم وضعها سابقاً فقد تم توزيع تلك التحديات على محاور رئيسية بلغت (12) محوراً وهـي التـي سـيجري العمل عليها، و لضمان عكـس الرؤية تم صياغة غاية لكل محور من المحاور الاثني عشـر ومن ثم صياغة مجموعة من الأهداف الاسـتراتيجية المترجمة لكل غاية، حيث بلغ عدد الأهداف الاسـتراتيجية (175) هدفـاً رئيسـياً، كمـا عكس كل هدف اسـتراتيجي من خـلال جملة من المبادرات التي سـيتم تطويرها وتنفيذها من قبل الجهات المعنية وسـيتم التطرق لأهمها كأنموذج في إطار هذه الوثيقة، حيث بلغ عددها (497) مبـادرة، كمـا وضعت حزمة من المؤشـرات التي تقيس مسـتوى التقدم في تنفيـذ أهداف الرؤية بلغ عددهـا (408) مؤشـرًا، كمـا أن الحكومة سـتعمل لاحقـاً على تطوير نظـام متكامل لوضع ورصد المؤشـرات بصورة مستمرة.

الركيزة الأولى

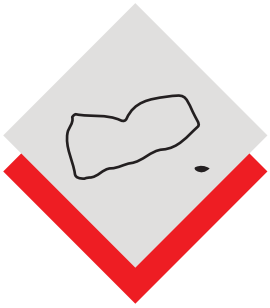

دولـــة يـمـنـيـة مـوحـدة ومـسـتـقـلـة وقـويـة وديمقراطية وعادلة

- محور منظومة إدارة الحكم
- محور العدالة وسيادة القانون
- محور التنمية الإدارية
- محور السياسة الخارجية والأمن القومي
- محور الدفاع والخدمات الأمنية

الركيزة الثانية

مجتمـع متماسـك وواع ينعم بحياة حرة وكريمة.

- محور المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي
- محور البناء الاجتماعي
- محور الاقتصاد
- محور البيئة

الركيزة الثالثة

تـنـمـيـة بـشـريـة مـتـوازنـة ومستدامة تهتم بالمعرفة

- محور التعليم
- محور الصحة
- محور الابتكار والإبداع والمعرفة والبحث العلمي

أولًا: محور المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي

الغاية: مصالحة وطنية شـاملة بين الأحزاب والمكونات السياسـية ومختلف الفئات، على قاعدة العدالة وجبر الضرر من خلال حل سياسي سلمي يحقق السلام ويقوم على احترام السيادة الوطنية والمصالح العليا للوطن.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تهيئـة الظـروف المناسـبة للحـوار والمصالحة الوطنية الشاملة.	• عـدد التنظيمات والأحزاب السياسـية والمكونـات التـي ترغـب فـي الحوار والمصالحة	• توفيـر المتطلبـات اللازمـة لتهيئـة الظـروف الملائمـة للحـوار والمصالحة. • استنهاض المشاعر والقيم الوطنية والأخوة الإنسانية والإسلامية لدى المجتمع والأطراف السياسـية للتوجه نحو الحوار والمصالحة والسلام.
2. تحقيـق المصالحـة الوطنيـة علـى مسـتوى الداخـل ثم على مسـتوى الخارج.	• عدد المصالحات الوطنية الداخلية	• التصالح الداخلي مع مختلف القوى السياسية في الداخل. • تهيئـة الأجـواء المناسـبة لعـودة المتواجديـن في الخـارج وإيجاد حلول لأي مشـاكل قد تواجههـم وتهيئة الترتيبات اللازمة لأمنهم وحريتهم في ممارسـة أنشـطتهم التي لا تتعـارض مع المصلحة الوطنية العليا.
3. السعي لاستئناف العملية السياسية وتحقيق السـلام العادل الذي يحفظ للشـعب اليمنـي كرامتـه وسـيادته واستقلاله ووحدته	• عـدد التنظيمات والأحزاب والمكونات السياسـية والقيادات السياسية التي عـادت لممارسـة دورهـا السياسـي الطبيعي.	• إنجاز رؤية وطنية جامعة للسلام والحل السياسي السلمي وتوحيد المفاهيم حول ذلك. • تكوين شـبكات وطنية لدعم السـلام العـادل وإنجاح المفاوضات السياسية التي تحفظ لليمن سيادته واستقلاله. • تفعيـل دور الوفد الوطنـي في التعريف بمبادئ الحل السياسـي السلمي على المستوى الدولي.
4. تحقيق المصالحة الوطنية الشـاملة وفق أُسس ومرجعيات جامعة.	• توقيع اتفاق المصالحة	• تطبيـق إجراءات معلنة للعفو العام والمصالحة الوطنية الشـاملة وتطبيقها على كل المستويات. • تطوير الخطاب الإعلامي باتجاه المصالحة والشراكة والتوافق • إقامة مؤتمر سياسـي وطنـي عام جامع لكافة القوى السياسـية الوطنيـة الداعمـة لمشـروع بنـاء الدولـة، تقـر فيه مبـادئ الحل السياسي السلمي.

ثانياً: محور منظومة إدارة الحكم:

الغاية: منظومة حكم تقوم على أسس حديثة وديمقراطية، تعتمد مبدأ التداول السلمي للسلطة، تتيح حقوق وحريات سياسـية واقتصادية واجتماعية وإعلام حر ومسـتقل يعزز من دور المواطن ومساهمته في التنمية، وممارسة حكم يستثمر الموارد الذاتية لتعزيز التكامل والعدالة في توزيع الثروة، والتنمية علـى المسـتويات المحلية والمركزية، وبناء مؤسسـات حكـم فاعلة تعمل من أجـل المواطن، وتطبيق منظومة حكم رشيد تكافح الفساد وتضمن سيادة القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية الفاعلة، وتعمل على تهيئة مختلف المقومات اللازمة لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي لتحقيق بيئة محفزة للتنمية المستدامة والشاملة.

أ. أسس بناء الدولة:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تـطـويـر الأسـس والـمـبـادئ الدستورية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.	• دسـتور جديـد مسـتفتى عليـه مـن الشعب • صدور قرار بإنشاء المحكمة الدستورية العليا	• إقرار دسـتور جديد وفقًا لمخرجـات الحوار الوطني المتوافق عليها يقوم على أسـاس بناء مؤسسـات حكم حديثة وفصل السلطات وممارسـة الديمقراطيـة والتـداول السـلمي للسـلطة وإدارة مؤسسات الدولة على مبادئ الحكم الرشيد. • إنشاء محكمة دستورية عليا تكون داعمًا لتطبيق سيادة القانون
2. إعـادة بنـاء مؤسسـات السلطة العليا الثلاث لأداء دورها اللازم في بناء الدولة اليمنية الحديثة.	• التشـريعات الجديـدة المقـرة لبنـاء وتطوير المؤسسات الثلاث • نسـبة الإنجـاز فـي البناء المؤسسـي للسلطات الثلاث	• التطوير المتدرج التشريعي والمؤسسي لهيئات السلطة العليا.
3. تعـزيز ممـارسـة مـبـادئ الحكم، وتـرسـيـخ قـيـم الـديـمـقـراطـيـة والـتـعـددية السياسية والـتـداول الـسـلـمـي لـلـسـلـطـة عـن طـريـق الانتخابات الحرة والنزيهة.	• عدد الدورات الانتخابية العامة • عدد المؤتمرات الحزبية • عدد حكومات الظل • عـدد الحكومـات المشـكلة بنـاء على الشراكة	• تطويـر أنظمة الانتخابات العامة المركزيـة والمحلية بصورة تحقق ديمقراطية وشـفافية وعدالة الانتخابات لتحقيق التداول السلمي للسلطة وضمان الاستقرار السياسي. • تشـجيع تفعيـل دور المعارضـة بمـا يدعـم أداء الأحـزاب الحاكمة ويحقق اتزان استخدام السلطة بما يحقق المصلحة العليا لليمن.

ب. الحكم الرشيد:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. ترسيخ مبادئ وأسس الحكم الرشيد وممارساته بمختلف مؤسسات الدولة المركزية والمحلية.	• صدور قـرار بإنشـاء المجلس الوطني للحكم الرشيد. • حجـم البيانـات المخزنـة فـي قاعـدة بيانات الحكم الرشيد. • عدد التشـريعات المطورة وفقاً للآلية المطـورة للتوافـق التشـريعي مـع مبادئ الحكم الرشيد	• إنشاء مجلس وطني للحكم الرشيد. • وضـع آلية ومبادئ موحـدة لتطوير الإدارة العامة في اليمن تقوم على مبادئ الحكم الرشيد. • تطوير وتعميم برنامج متكامل حول الممارسات السلوكية لمبادئ الحكـم الرشـيد لموظفـي الدولة يشـمل: دليلاً لممارسـة الحكم الرشـيد لكل مستوى من المستويات الوظيفية، ومدونة سلوك، وبرنامـج تدريبـي للمـدراء والموظفيـن، ونظـام تقييم سـنوي لمستوى ممارساتهم للحكم الرشيد. • تفعيل الدور الاستشـاري لمجلس الشـورى في المهام المناطة به حسـب قانون إنشـائه وبما تقره نتائج المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
2. تطوير نظام وآليات عمل مجلس النواب بما يعزز من دوره التشريعي والـرقـابـي وفـقـا لأرقـى الأنظمة البرلمانية.	• عدد الأنشـطة واللقـاءات المجتمعية التي جرت بين النائب وناخبيه • قرار إنشاء مركز الدراسات البرلمانية • حجم البيانات والأنشـطة المنفذة عبر نظام البرلمان الالكتروني • عدد إصدارات البرلمان السنوية	• تطويـر اللائحـة الداخليـة لمجلس النـواب وفقاً لأرقـى الأنظمة البرلمانية. • تعزيز شفافية العمل البرلماني والنشر والإتاحة بما في ذلك تطوير إنتـاج ونشـر التقارير البرلمانيـة وإصدار مجلة البرلمان والنشـرات الدورية والتخصصية للبرلمان. • تطوير آليات ربط البرلماني بالمجتمع بما في ذلك وصول شكاوي وآراء المجتمع والمواطن إلى البرلمان. • إنشـاء مركز للدراسات الاسـتراتيجية البرلمانية يتبع مجلس النواب يتخصص في مجالات لجان المجلس وأعماله. • تطويـر نظام إدارة إلكترونية حديث وشـامل يدعم الأداء البرلماني سـواء فـي إدارة الإجـراءات البرلمانية أو فـي التوثيـق البرلماني ويسـهم في التحـول نحو تطبيـق البرلمان الإلكترونـي في إدارة أنشطة المجلس.
3. دعـم وتـعـزيـز قـدرات المجتمع الـمـدنـي والـقـطـاع الـخـاص، والمؤسسات الإعلامية في مجال الحوكمة.	• عـدد مؤسسـات القطـاع الخـاص المحوكمة سنويًا • عـدد منظمـات المجتمـع المدنـي المحوكمة سنويًا • عدد تقارير التقييم التي نفذها المجتمع المدني سنوياً في مجال الحوكمة • عدد البرامج والأنشـطة الإعلامية في مجال الحوكمة	• إطلاق برنامج حوكمة المجتمع المدني. • تمكين المجتمع المدني من الرقابة والتقييم لممارسة أجهزة الدولة والحكومة لمبادئ الحكم الرشيد. • تبني برنامج حوكمة القطاع الخاص. • تشـجيع الإعـلام فـي تبني برامـج وأنشـطة إعلامية فـي مجال الحوكمة .
4. تحسين درجة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.	• مؤشر النزاهة • عدد المسؤولين الذين تم مساءلتهم • مؤشر الشفافية • مؤشر مكافحة الفساد	• تطويـر آليات إعداد الموازنة وتنفيذ المشـتريات الحكومية بشـكل شفاف. • إعداد وتطبيق آليات فعالة للمساءلة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة عبر أجهزة الرقابة والمجتمع المدني. • تطوير قانون متكامل للمحاسـبة ومسـاءلة كبار مسـؤولي الدولة بصورة تسهل مساءلتهم وإحالتهم للقضاء. • إصدار تشـريع مالي يقنن صرف أي مسـتحقات للقيادات الإدارية والسياسـية ومدراء الشـؤون المالية وموظفي الحسابات بصورة تمنـع من اسـتحواذهم علـى موارد المؤسسـات والجهـات التي يديرونها. • إصدار تشـريع مالي بإلغاء تعيين وظيفة مدير عام الشؤون المالية مـن قبـل وزارة المالية وجعلها وظيفة تنافسـية مـع تطوير آلية لرقابة وزارة المالية على الموازنة خارج تعيين موظفين ماليين في الجهات. • تفعيل وتطوير تشريعات وإجراءات مكافحة غسل الأموال. • تطوير آلية توعوية في مجال مكافحة الفساد الحكومي.

ج. الحقوق والحريات والإعلام:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تعزيز المشاركة السياسية، وإتاحة المناخ الديمقراطي للتعددية السياسية والعمل الحزبي وفقاً للدستور والقوانين المنظمة والمصلحة الوطنية العليا.	• عدد التنظيمات والأحزاب السياسية التي أقامت مؤتمراتها • عدد التحالفات السياسية ضد العدوان • عدد التكوينات المجتمعية الفاعلة	• تعزيز دور الأحزاب والمكونات السياسية لعقد مؤتمراتها وفقاً للوائحها الداخلية وإعلاء قيم الأخوة والوحدة من خلال الدور الذي تلعبه. • توسيع التحالفات السياسية والجبهات الوطنية لمواجهة العدوان. • دعم حرية التكوينات المجتمعية والمدنية وتفعيل أدوارها التنموية والحقوقية
2. تعزيز قيم المواطنة وثقافة الولاء الوطني، ومبادئ حقوق الإنسان وقيم العدالة وسيادة القانون والمساواة وعدم التمييز.	• مؤشرات المواطنة في المجتمع. • عدد الأنشطة والبرامج الإعلامية والثقافية الموجهة نحو تعزيز الولاء والمواطنة.	• برنامج وطني لترسخ قيم المواطنة والولاء والمساواة بين كل المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز على مبدأ المواطن الصالح خير من الفرد الصالح. • برنامج (اعرف حقك) لتعزيز ومبادئ حقوق الإنسان وقيم العدالة وسيادة القانون والمساواة وعدم التمييز.
3. تعزيز حرية الصحافة والرأي والتعبير وتعدد وسائل الإعلام بما ينسجم مع التوعية السليمة وأخلاق وقيم المجتمع الحميدة والمصلحة الوطنية العليا.	• إصدار قانون حديث للإعلام • التوقيع على ميثاق شرف للإعلاميين • عدد المعتقلين المفرج عنهم لأسباب تتعلق بالرأي.	• تطوير قانون حديث للصحافة والإعلام بجميع أنواعه. • اعتماد ميثاق شرف جامع للإعلاميين العاملين في مختلف المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة.
4. إيصال مظلومية الشعب اليمني للعالم وكشف معاناته وما تتعرض له حقوقه في العيش والحياة الكريمة من انتهاك نتيجة العدوان والحصار الجائر المفروض عليه.	• عدد البرامج الإعلامية الموجهة لكشف جرائم العدوان. • صدور قرار بإنشاء شبكة حقوقية إعلامية متخصصة في الداخل والخارج • عدد التقارير التي أعدتها الشبكة.	• تعزيز دور الإعلام في مواجهة العدوان وكشف جرائمه. • إنشاء شبكة حقوقية إعلامية متخصصة في الداخل والخارج تعنى بإيصال مظلومية الشعب اليمني للعالم.
5. رفع مستوى الوعي بمبادئ وأسس الحقوق والحريات العامة والخاصة لدى الأجهزة القضائية والأمنية والإدارية في الدولة بما يضمن استيعابها عند وضع السياسات والخطط الحكومية.	• عدد من تم توعيتهم في برامج التوعية الحقوقية.	• برنامج التوعية الحقوقي لمنتسبي القضاء والأمن. • برنامج التوعية الحقوقي لموظفي الجهاز الإداري للدولة.
6. مراجعة وتنقيح القوانين الوطنية ومواءمتها مع المواثيق والمعاهدات المتعلقة بالحقوق والحريات بما لا يتعارض مع الثوابت الدينية والوطنية.	• عدد القوانين والتشريعات التي تم إقرارها في مجال دعم الحقوق والحريات، بما فيها قانون التمييز الإيجابي.	• تطوير التشريعات في المجالات الحقوقية بما يتسق ولا يتصادم مع المواثيق والمعاهدات الحقوقية الدولية ولا تمس بالسيادة الوطنية والاستقلال.
7. دعم وتعزيز الآليات الوطنية المعنية والممارسات المتعلقة بالحقوق والحريات وحماية حقوق المرأة والطفل والحقوق الخاصة.	• معدل التغير في عدد الشكاوى المتعلقة بالحقوق والحريات بحسب الفئة.	• تشجيع المجتمع المدني لإطلاق برنامج وطني لتعزيز آليات الضغط المؤسساتية والشعبية لحماية حقوق المرأة والطفل والحقوق الخاصة.
8. تعزيز دور الإعلام الرسمي في بناء الدولة وتعزيز الهوية الوطنية والدفاع عن القضايا الوطنية وفق رؤية استراتيجية للإعلام الوطني.	• عدد المؤسسات الإعلامية الرسمية التي تم هيكلتها بصورة كاملة • عدد البرامج الإعلامية المخصصة لتعزيز الهوية والدفاع عن القضايا الوطنية	• تطوير استراتيجية إعلامية وطنية متكاملة. • إعادة بناء الإعلام الحكومي الرسمي وتنظيمه وفق دراسة متكاملة تعزز من دوره في التنمية وترسيخ المواطنة في كل المجالات. • تعزيز الأداء الإعلامي في مواكبة معركة الدفاع عن الوطن وسيادته واستقلاله، والتوعية بمخاطر التدخل الخارجي وتجسيد الهوية الوطنية والتركيز على الخصوصية اليمنية شكلاً ومضموناً وترسيخ الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.
9. تعزيز دور الإعلام غير الرسمي في المجالات التنموية والثقافية والاجتماعية، وترسيخ القيم الوطنية والوحدة والأخوة والمسؤولية المجتمعية.	• عدد البرامج والأنشطة الإعلامية الموجهة نحو التنمية في المجالات المختلفة	• تشجيع إطلاق قنوات تليفزيونية جديدة غير حكومية متخصصة وتحويل بعض القنوات الرسمية القائمة إلى متخصصة. • التهيئة والمواكبة لدور القيادة السياسية والحكومة في الانفتاح على الخارج.

د. الحكم المحلي:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. بناء المنظومة التشريعية وتطوير البنية المؤسسية وتنمية القدرات البشرية النوعية وتوفير الإمكانات اللازمة لمنظومة الحكم المحلي بما يمكنها من إدارة مواردها والنهوض بواقعها ورفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية لتحقيق تنمية محلية مستدامة.	• عدد التشريعات المقرة الجديدة والمطورة لمنظومة الحكم المحلي. • معدل النمو في الموارد المحلية الذاتية • مؤشر كفاءة الأداء المؤسسي على مستوى المحليات	• تطوير المنظومة التشريعية للحكم المحلي. • تطوير نظام متكامل لإدارة وتنمية الموارد المالية المحلية. • إنشاء مركز التطوير وبناء القدرات المحلية. • تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للمحليات من أجل التنمية المحلية. • إنشاء مركز المعلومات ودعم القرار المحلي. • استكمال مشروع نظام معلومات الحكم المحلي. • استكمال البنية المرفقية للمحليات
2. تطبيق نظام حكم محلي حديث يقوم على أسس تقسيم إداري يعزز التنافسية وعدالة توزيع الموارد لتحقيق تنمية محلية متوازنة ومستدامة في عموم محافظات ومديريات الجمهورية.	• إقرار قانون التقسيم الإداري الجديد. • إقرار قانون الموارد المحلية. • عدد الوحدات المحلية التي تم تطوير قدراتها.	• إيجاد تقسيم إداري حديث يقوم على معايير موضوعية ويسهم في تكامل الأداء التنموي للمحليات وتعزيز الميزات التنافسية لها ودعم التنمية المستدامة. • تطوير القدرات المؤسسية لوحدات الحكم المحلية مديرية ومحافظة على أسس تنافسية.
3. بناء وتعزيز القدرات الرقابية والمساءلة الرسمية المركزية والمحلية والمجتمعية على وحدات الحكم المحلي.	• نسبة الإنجاز في تطبيق التطوير المؤسسي لوحدات الحكم المحلية. • صدور قرار بنظام الرقابة والمساءلة لأجهزة الحكم المحلي.	• تطوير وإرساء أسس ومبادئ الرقابة والمساءلة للأجهزة المركزية على وحدات الحكم المحلي وتفعيلها. • إرساء وتعزيز أسس وآليات محددة وواضحة للمساءلة المجتمعية لوحدات الحكم المحلي.

هـ. المنظومة الرقابية:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تطوير سياسات وتشريعات المنظومة الرقابية وتعزيز استقلاليتها وفقًا لمبادئ وأسس الحكم الرشيد.	• عدد السياسات والتشريعات المقرة التي جرى تطويرها.	• تطوير منظومة التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الفساد بما فيها القوانين الضريبية والجمركية وقانون النفط وقانون الاتصالات، وإلغاء الحصانة عن كبار شاغلي الوظائف العليا. • تطوير تشريع يمكن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من الوصول للبيانات والمعلومات دون الرجوع إلى أي طرف أمني أو تنفيذي في أي مستوى يحول بينه وبين أداء مهامه الرقابية، وجعل أي استثناء يمر عبر البرلمان عند بروز أي ضرورة لاستثناء مهمات رقابية للجهاز تتعلق بالأمن القومي لليمن.
2. تفعيل أداء الأجهزة والمؤسسات الرقابية، وتعزيز مستوى التكامل والتنسيق في أعمالها، بما يحقق كفاءة أجهزة الدولة المركزية والمحلية.	• مستوى تنفيذ التطوير المؤسسي للهيئات الرقابية. • عدد قضايا الفساد المؤجلة التي تم البت فيها.	• إجراء تطوير مؤسسي وبناء قدرات متكاملة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وأتمتة وحوكمة أعماله وفقاً للمعايير والموجهات الصادرة من منظمة ALANTOCI الانتوساي. • وضع آلية تقييم عاجلة وتزمين الفترة المستحقة لاستكمال إجراءات التحقيق في قضايا الفساد حتى يتم رفعها إلى الجهات المعنية في القضاء. • التطوير المؤسسي المتكامل لهيئة مكافحة الفساد بما يعزز من دورها في مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة في أجهزة الدولة. • التنسيق بين أجهزة ومؤسسات الرقابة العليا.
3. تطوير وتنويع دور المنظومة الرقابية في تقييم السياسات والإجراءات الإدارية الحكومية لضمان تعزيز مستوى الشفافية وتحسين الأداء.	• عدد تقارير التقييم للسياسات والإجراءات الحكومية • عدد السياسات المطورة	• تبني برنامج الأداء الرقابي المتكامل للأجهزة الرقابية عبر نظام شبكي. • برنامج تطوير تشريعات تعزيز الشفافية. • تعزيز دور الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات في مجال الشفافية في إدارة المناقصات وضمان المواصفات الجيدة للسلع والمشاريع. • تطوير آليات مناسبة لتقييم أداء المنظومة الرقابية.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
4. تعزيز الرقابة المجتمعية على أداء مؤسسات الدولة والخدمات عبر آليات منظمة وواضحة.	• عـدد الأنشـطة والتقاريـر المجتمعية السنوية في مجال الرقابة المجتمعية	• تطوير آلية فعالة لإشـراك الرقابـة المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام في مكافحة الفساد.

و. المشاركة المجتمعية:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تطوير تشريعات وآليات معززة للمشاركة المجتمعية في مختلف المـجالات ولمختلـف الفاعلين المجتمعيين بـما فيـهم المـرأة والشباب.	• عدد التشريعات المطورة التي تتضمن توسيع المشاركة المجتمعية وتحميها. • عدد الخطط والبرامج والآليات المقرة المنفذة لدعم المشاركة المجتمعية	• تطوير تشريعات متكاملة لتعزيز المشاركة المجتمعية. • برنامج فاعلين مجتمعيين لتعزيز المشاركة المجتمعية.
2. تعزيز دور القـطاع الـخاص في المساهمة المجتمعية في التنمية.	• صـدور قـرار إنشـاء صنـدوق لتمويل المشاريع التنموية المجتمعية. • عدد المشـاريع التنموية العملاقة التي تبناها القطاع الخاص	• إنشـاء صندوق للتمويل للمشاريع التنموية المجتمعية يعتمد مبدأ المنافسـة بيـن منظمات المجتمع المدني ويسـهم فيـه القطاع الخاص. • تشـجيع القطاع الخاص على تبني مشـاريع تنموية كبيرة متكاملة ومدروسة تحدث تأثيراً إيجابياً في التنمية.

ثالثاً: محور البناء الاجتماعي

الغايـة: مجتمع حديث ومتماسـك يعتز بهويته وأصالة قيمه وحضارته وإنسـانيته والحفاظ عليها وتحصينها من العوامل المدمرة لها كالعصبية والمناطقية وآثار الصراعات السـابقة، وتحقيق تنمية مجتمعية شـاملة وعادلة ومتوازنة تسـتثمر طاقات المجتمع وقدراته، يدعمها تطوير ودمج سياسـات سـكانية تفضي إلى تحقيق عدالة اجتماعية، ومكافحة الفقر وتسهيل الحصول على الخدمات اللازمة وتحسين مستوى معيشة المجتمع.

أ. التماسك المجتمعي والتنمية المجتمعية:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تعزيز أسس التماسك المجتمعي والعمل على إزالـة آثـار الصراعات الماضية وتحصين المجتمع من عوامل الانقسام.	• إقرار محتوى المناهج المعزز للتماسك الاجتماعي • عـدد السياسـات المقـرة فـي دعـم التماسك الاجتماعي • عـدد البرامـج الإعلاميـة الموجهـة للتماسك الاجتماعي • عـدد برامـج المؤسسـات الدينية في مجال تعزيز التماسك الاجتماعي. • قرار إنشاء هيئة التنمية السياسية.	• تضميـن مناهـج التعليم محتويات تعزز التماسـك الاجتماعي في مختلف مستوياته. • إيجاد تشريعات تعاقب أي ممارسات تمس التماسك الاجتماعي. • تضمين السياسة الإعلامية موجهات تعزز التماسك الاجتماعي. • تفعيل دور المؤسسات الدينية في تعزيز التماسك الاجتماعي. • إطـلاق برامـج بعيـدة المـدى شـبابية رياضيـة واجتماعيـة تعزز التماسك الاجتماعي. • إنشاء هيئة للتنمية السياسية بحيث يكون لها دور في توجيه الولاء نحو الوطن بدلاً من الولاءات الضيقة الأخرى.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
2. الاستفادة من التنوع الثقافي كوسيلة للتماسك الاجتماعي المرتكز على قيم التعايش والتسامح وتقبل الآخر والسمو بتراث المجتمعات المحلية ومقوماتها الثقافية والعمل على تنميتها.	• عدد المهرجانات والمؤتمرات والفعاليات الثقافية التي تنظمها المحافظات • عدد المبادرات والمشروعات المحلية الثقافية ذات العلاقة بالتعايش والقبول بالآخر	• تشجيع مختلف المحافظات على تفعيل تنوعها الثقافي والإسهام في التنمية الثقافية.
3. تعزيز المقومات اللازمة لتحقيق تنمية مجتمعية تستثمر طاقات المجتمع وقدراته.	• عدد برامج التوعية المجتمعية • عدد البرامج الوطنية المنفذة في مجال الحماية الاجتماعية من تأثيرات امتدادات الثقافات الخارجية السلبية. • عدد البرامج المنفذة لدعم وتعميق أواصر التمسك بالأسرة باعتبارها اللبنة الأولى للمجتمع واستقراره.	• تطوير التشريعات والآليات الخاصة بعمل منظمات المجتمع المدني بما يحقق فاعلية وكفاءة أدائها. • تطوير سياسات ومعايير تدعم تحقيق التوزيع العادل للخدمات. • تطوير وتنويع برامج ومشروعات مكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي للفئات الأقل دخلاً بما في ذلك تشجيع مشروعات القرى المنتجة. • تطوير سياسات توعية مجتمعية وبلورتها في برامج تنفيذية تدعم ترسيخ مبدأ الإحسان والقيم والمبادئ والأخلاق والمثل العليا في نفوس أفراد المجتمع. • إطلاق مبادرة وطنية للحماية الاجتماعية من تأثير امتداد الثقافات الخارجية السلبية. • تطوير سياسات وبرامج مستمرة لدعم وتعميق أواصر التمسك بالأسرة باعتبارها اللبنة الأولى للمجتمع واستقراره.
4. حماية الأوقاف والعمل من خلال هيئة مستقلة على إحياء دور الأوقاف وتشجيعها وتطوير مواردها وتصريفها بما يحقق مقاصدها الشرعية ودورها في تحقيق التماسك الاجتماعي والاقتصادي وفقاً للقانون وبحسب نوعية الوقفية.	• عدد المشروعات المنفذة من الأوقاف. • عدد أراضي الأوقاف التي تم رصدها ومسحها ضمن آلية حديثة لإدارتها. • حجم العائد من الاستثمارات.	• استثمار أموال الأوقاف في مجال الاقتصاد الاجتماعي. • إدارة واستثمار الأراضي والترب بصورة كفؤة وفعالة تراعي مقاصد وقفها والحفاظ على العين الموقوفة. • إنشاء مجموعة شركات في أنشطة كثيفة العمل من موارد الأوقاف لتشغيل الفقراء ومنحهم أسهماً فيها.

ب. العدالة الاجتماعية:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تطوير منظومة تشريعات وسياسات تضمن تحقيق المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.	• مؤشر عدم المساواة • فجوة الدخل	• تطوير سياسات وبرامج تدعم تقليل الفروق بين المواطنين في الدخل بحيث تتحدد وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم وتكون مقبولة اجتماعياً. • تحقيق المساواة في التوظيف وتكافؤ فرص العمل ومنع التمييز وما يترتب عليه من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.
2. تطوير سياسات فعالة تضمن العدالة في توزيع عوائد التنمية.	• عدد السياسات المطورة	• إصلاح هيكل الأجور واعتماد مفهوم الدخل بدلاً من الأجر أو الراتب أي الأخذ في الاعتبار البدلات والمكافآت والحوافز وليس الراتب الأساسي. • تحقيق «العدالة الأفقية» بين القطاعات و«العدالة الرأسية» في هيكل الأجور داخل القطاع الواحد. • تطبيق فلسفة النظام الضريبي متعدد الشرائح والتصاعدي. • اعتماد نظام الدعم السلعي والتحويلات ودعم الخدمات العامة كإنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح من الطبقة الوسطى لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم، وتوفير مصدر دخل ثابت للفئات الأشد فقراً والعاطلين عن العمل.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
3. توسيع وتحسين شبكة الحماية الاجتماعية بما يوفر حياة كريمة للمواطن.	• معـدل تغطيـة شـبكة الضمـان الاجتماعي • مؤشر كفاءة الضمان الاجتماعي	• تطوير نظام التأمينات الاجتماعية القائمة على أسـس الاشتراكات وإعانـات البطالـة، وإرسـاء أرضيـة حمايـة اجتماعية لأكثـر الناس استضعافاً وتحقيق الحماية للفئات الأحق بالرعاية. • مسـاندة الفئـات المهمشـة فـي المجتمـع وتوفيـر الاحتياجـات الأساسية لها ورفع مستوى التعليم في المناطق الأشد فقراً.
4. ترسيخ مبـادئ وقيـم العـدالة الاجتماعية، والتوعية بالتشريعات والسياسات المنظمة لها.	• عدد البرامج والأنشطة المنفذة	• نشر الوعي بأهمية العدالة الاجتماعيّة بين الأهل والأصدقاء وزملاء العمل وفي المجتمع، عن طريق الحوار المباشر، واستخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعيّ.
5. تعـزيز وتفعيل دور المـرأة في الأسرة والمجتمع والحياة العامة	• مؤشر التماسك الأسري • قـرارات إنشـاء الهيئـة الوطنيـة المستقلة للمرأة.	• تطوير دور اللجنة الوطنية للمرأة لتصبح هيئة مستقلة للمرأة. • إطلاق برنامج وطني لرعاية الأسرة والطفل.

ج. الهوية والثقافة:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. الحفاظ على وحدة الهوية التاريخية الحضارية العربية والإسلامية للشعب اليمني وما تمثله اليمن عبر مراحل التاريخ.	• إقـرار المناهـج المعدلـة التـي تـم تضمينها محتوى عن الهوية	• التوعيـة بالـدور الـذي لعبه تجـار وعلمـاء اليمن الأوائل في نشـر الإسـلام وقيمه وتسامحه وتنوعه وتعايشـه ووصوله إلى جنوب شـرق آسـيا وتمثيـل هذا النهـج كأنمـوذج يعبر عن هويـة اليمن الحقيقية. • تضميـن القيم المعبرة عن وحدة الهويـة التاريخية والحضارية في المناهج المدرسية ومختلف وسائل الإرشاد وكذا الدراما والإعلام.
2. ترسيخ الهوية الوطنية الواحدة الشاملة والجامعة لكافة مكونات المجتمع كـأسـاسٍ لبـناء الـدولـة اليمنية الحديثة.	• إقرار رؤية وطنية للهوية	• صياغة اسـتراتيجية وطنية جامعة ترسـخ الهويـة الوطنية الواحدة والشاملة وتحقق متطلباتها.
3. تفـعـيـل اسـتـخـدام الـوسـائـل الثقافية في التنمية وبناء السلام واستنهاض قدرات المجتمع.	• عدد المؤسسـات الثقافيـة الحكومية وغير الحكومية • حجم الإنتاج الفني والثقافي • إقرار وثيقة نظام وطني للإبداع • عـدد المبدعيـن مـن فنانيـن وأدبـاء وشـعراء ومثقفيـن يمنييـن الذيـن حصلوا على جوائز خارجية وداخلية	• دعم إنشـاء وتطوير المؤسسـات الثقافية والفنية وتشجيعها على توسـيع إنتاجهـا الموجه لتعزيز ثقافة المجتمع نحـو البناء والتنمية والسلام والتعايش مع الآخر. • بناء وتطوير نظام وطني للإبداع. • تشـجيع الأنشـطة الثقافية والفنية التي تعزز مـن ثقافة المجتمع وتؤصـل للقيـم الحضارية الأصيلة للشـعب اليمني وتسـهم في حفظ وحماية ونشر التراث الثقافي اليمني. • تشـجيع المبدعيـن في مجـال الفكـر والثقافـة والأدب والفنون لتوسيع إنتاجهم الفكري والثقافي والفني ونشره عالمياً.
4. تطـوير مـؤسـسـات قـادرة على تحـقـيـق إنـجـازات ثـقـافـيـة تنقل الثقافة من اهتماماتها التقليدية على هامش التنمية إلى عنصر محرك لها.	• عـدد الأنشـطة والفعاليـات الثقافية التـي تنظمهـا الجامعـات اليمنيـة والمؤسسات التعليمية. • إنجـاز مشـروع وطنـي لربـط الثقافة والإبـداع بالاسـتثمار وتحديـد أثـره التنموي في المحافظات.	• تفعيل الدور الثقافي الريادي للجامعات والمؤسسات التعليمية. • تبني مشـروع وطني يربط الثقافة والإبداع والإنتاج مع الاسـتثمار وجذب المستثمرين.
5. تطـوير مـنـاهـج الـلـغـة الـعـربـيـة واسـتـراتـيـجـيـاتـهـا فـي الـمـرحـلـة الأساسية من التعليم، كونها تمثل رمزاً لهوية الأمة وتراثها.	• صـدور قـرارات باعتمـاد التطوير في مناهج اللغة العربية للصفوف الأولى متضمنـة أسـس الثقافـة الوطنيـة والهوية	• إعـداد التصـورات اللازمة لتطوير مناهج اللغـة العربية بما يحافظ علـى الهويـة العربية في ظل تدهور مسـتوى الطـلاب في مادة اللغة العربية وعدم إيلائها الاهتمام اللازم.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
6. محاربة ثارات القبيلة اليمنية ونزاعاتها، والحفاظ على أعرافها وقيمها الحميدة التي تنسجم مع سيادة القانون.	• معدل التغير في عدد النزاعات والثارات السنوية	• إعداد برنامج وطني لتعزيز الدور التنموي للقبيلة. • اعتماد ميثاق العرف القبلي الوطني الموحد. • تطوير وثيقة الشرف القبلية.
7. حماية واستثمار الآثار التاريخية والحضارية لليمن بما فيها المخطوطات وتوثيقها والعمل على استعادة ما نهب منها.	• عدد المناطق التي أُدخلت في نظام الحماية • عدد القطع الأثرية والوثائق التي تم استرجاعها إلى اليمن • عدد المواقع الأثرية الجاهزة للزيارات السياحية • عدد القطع الأثرية الجديدة المعروضة في المتاحف الوطنية • المخطوطات المفهرسة وغير المفهرسة الموجودة في دور المخطوطات والمكتبات.	• تبني مبادرة حماية وتنظيم استثمار المناطق الأثرية. • إطلاق مبادرة حماية واستثمار القطع الأثرية. • التشجيع على تحقيق المخطوطات. • فهرسة المخطوطات غير المفهرسة.

د. السياسة السكانية:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تطوير منظومة السياسات السكانية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة.	• عدد السياسات التي تم إدماجها سنوياً • عدد برامج التوعية السكانية التي تم تنفيذها سنوياً • عدد البحوث السكانية المنجزة سنوياً	• برنامج تطوير وإدماج السياسات السكانية ذات الأولوية. • برنامج التوعية السكانية. • تشجيع الاستثمار في المشاريع الكبيرة والمتوسطة في المناطق الريفية للتخفيف من النزوح إلى العواصم.
2. الاهتمام بالنشء والشباب وتوفير مقومات تنمية الشباب واستثمار طاقاتهم وقدراتهم الابتكارية والإبداعية.	• عدد المنشآت والمرافق الرياضية الجديدة • عدد الجوائز الإقليمية التي يفوز بها نادي أو لاعب رياضي يمني	• الإسهام مع القطاع الخاص والمجتمع في توفير مقومات البنية التحتية الرياضية. • تشجيع إقامة الأنشطة الرياضية والكشفية بمعايير الاحتراف الدولية بحيث ترقى بالرياضة اليمنية للمنافسات الدولية. • تطوير الأندية الرياضية لقيادة النشاط الرياضي والرقي به للمنافسات الإقليمية والدولية وتعزيز مصادر دخلها الدائمة للنهوض بالرياضة ذاتها.
3. توسيع سياسات وبرامج التنمية الريفية تشجع على الاستقرار في الريف وتحد من الهجرة إلى المدن.	• مؤشر الهجرة الداخلية	• تطوير سياسات وبرامج الاستقرار الريفي.
4. توفير مشاريع ومدن سكنية حديثة لذوي الدخل المحدود عبر آليات تمويل متنوعة.	• عدد الوحدات السكنية المسلمة سنويًا لذوي الدخل المحدود • عدد الأراضي المخططة والمسلمة لذوي الدخل المحدود.	• تشجيع مشروعات الإسكان متعدد مصادر التمويل لذوي الدخل المحدود • تشجيع مشروعات تخطيط المدن والمناطق الحديثة
5. تطوير استراتيجية وطنية لإعادة التوزيع السكاني تدعم إيجاد تنمية متوازنة ومستدامة تستثمر موارد الأرض وطاقات الإنسان بكفاءة عالية.	• إقرار استراتيجية إعادة التوزيع السكاني • عدد المدن والمناطق السكنية الجديدة التي تم تأهيلها في إطار إعادة التوزيع السكاني	• الاستراتيجية الوطنية لإعادة التوزيع السكاني.

هـ. مكافحة الفقر:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. التخفيف من حدة الفقر عبر سياسات وبرامج التمكين الاقتصادي للفئات الأشد فقراً والمهمشين.	• مؤشر الفقر	• إطلاق مجموعة برامج للتمكين الاقتصادي للفقراء. • إطلاق برامج نوعية للتأهيل المهني لسوق العمل. • تمكين الأسر الفقيرة من خلال إدماجها في سوق العمل وتقديم التسهيلات اللازمة لها في مؤسسات التمويل الصغيرة والأصغر. • تبني سياسات اقتصادية وإنمائية تراعي منظور النوع الاجتماعي واحتياجات المرأة الفقيرة والمعيلة لأسرة وبالذات في الريف. • دعم المشروعات النسوية المتوسطة والصغيرة والأصغر عبر برامج التمويل والائتمان الصغيرين ونشرها في جميع المحافظات. • تشجيع برامج الإقراض الموجهة للأسر الفقيرة التي تعولها نساء وزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي لهذه الأسر.
2. تطوير آليات كفؤه وفعالة لإدارة موارد الزكاة للإسهام في مجال التخفيف من الفقر.	• حجم التمويلات الموجهة من أموال الزكاة نحو برامج دعم الفقراء. • عدد الشركات والمشاريع كثيفة العمل المنشأة من أموال الزكاة. • عدد المستفيدين من برامج التمويل الزكوية.	• تطوير السياسات والأداء المؤسسي لإدارة موارد الزكاة في مصارفها الشرعية. • إطلاق برامج تمويل اقتصادي للفقراء من موارد الزكاة. • إنشاء مجموعة شركات في أنشطة كثيفة العمل من موارد الزكاة لتشغيل الفقراء ومنحهم أسهماً فيها.
3. تعزيز الرعاية والحماية الاجتماعية للفقراء.	• معدل الالتحاق في التعليم الأساسي في الصفوف الأولى. • مؤشر كفاءة الضمان الاجتماعي. • عدد برامج الحماية الاجتماعية للفقراء.	• إلزامية ومجانية التعليم لأبناء الفقراء. • تطوير برامج فعالة للحماية الاجتماعية للفقراء وخاصة في القطاع غير النظامي (الصحة، المياه والصرف الصحي، الإسكان والنقل).
4. توجيه المساعدات والمنح الدولية نحو برامج فعالة تخدم مكافحة الفقر.	• إقرار سياسة توجيه المساعدات.	• تطوير سياسة ملزمة ومجمع عليها من الحكومة والمجتمع المدني حول مسارات توجيه المساعدات والمنح والتعامل معها.
5. تعزيز الأمن الغذائي للفقراء.	• عدد برامج الأمن الغذائي الموجهة للفقراء.	• إطلاق مجموعة برامج لتعزيز الأمن الغذائي قصيرة الأجل. • إطلاق برامج الأمن الغذائي طويلة الأجل.
6. تطوير آليات الرصد والتقييم وإدارة المعلومات في مجال التخفيف من الفقر.	• حجم البيانات في نظام معلومات مكافحة الفقر.	• إنشاء نظام معلومات مكافحة الفقر.

و. الاستجابة الإنسانية:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. دعم مقومات الإدارة الفعالة في مجال الاستجابة الإنسانية في اليمن.	• حجم البيانات في قاعدة بيانات الاستجابة الإنسانية. • صدور قرار بخطة استجابة سنوية موحدة بالتنسيق مع المجتمع الدولي • عدد الأدلة المنظمة للعمل في مجال الاستجابة الإنسانية. • عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم في مجال الاستجابة الإنسانية.	• بناء قاعدة بيانات ومعلومات مركزية وتوفير تقارير وخرائط عن المجتمع المتضرر بكل فئاته. • إعداد خطة استجابة موحدة سنوية. • تطوير القنوات المعنية بإدارة وتنسيق برامج الاستجابة.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
2. تنويع برامج الاستجابة الإنسانية بما يحقق الاستدامة في توفير متطلبات الاحتياجات المعيشية.	• عـدد مشـاريع التمكيـن الاقتصـادي التي تم إنشاؤها من خلال التمويلات الدولية الخاصة بالطوارئ والأزمات.	• وضع اسـتراتيجية لتحويل جزء من آلية الدعم الإنسـاني لليمن من تقديم السلال الغذائية والأدوية إلى برامج تدعم التنمية من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والأصغر وإعداد خطة بذلك. • توفيـر آليـة موحـدة للتعاطـي مع المنظمـات الدوليـة والمحلية والجهات المانحة العاملة في مجال الاستجابة الإنسانية.
3. تطـوير آليـات الـرصـد والـرقـابـة والتقييم في التعامل مع مجال الاستجابة الإنسانية.	• حجـم الدعم الفعلي (بالدولار) المحول مـن المسـاعدات الإنسـانية الغذائية إلـى تمويـل مشـروعات التمكيـن الاقتصادي.	• برنامـج تعزيـز آليـات المتابعـة والتقييـم فـي مجال الاسـتجابة الإنسانية.

رابعاً: محور الاقتصـــاد

الغايــة: اقتصـاد متنـوع ذو أداء عالٍ يسـرع من تحقيـق التعافي، يقوم على الاسـتثمار الفعـال للموارد الطبيعية والبشـرية ويدعم تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحفيز عجلة التنمية بالتركيز على الميزات التنافسـية التي تتمتع بها اليمن، والسعي إلى تحقيق التميز الاقتصادي على مستوى الإقليم.

أ. الأداء الكلي وتعزيز الثقة بالاقتصاد:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تحقيق استقرار اقتصادي مستدام يساعد على رفع الثقة بالاقتصاد الـوطـنـي، ويـؤدي إلـى التعافي ويرفد التنمية والصمود.	• معـدل النمو السـنوي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) • معـدلات نمـو إنتاجيـة للقطاعـات التنافسية	• تطوير سياسـات لرفع مسـاهمة قطاعي الصناعة والخدمات في الاقتصاد. • تطوير سياسات دعم زيادة نسبة الصادرات غير النفطية. • تطوير سياسات دعم وتحفيز القدرة الإنتاجية للقطاعات التنافسية.
2. تطوير آلية فعالة لإدارة سياسات اقـتـصـاديـة تـدعـم تـحـقـيـق نمو اقـتـصـادي مرتـفـع والـتـحـول نحو اقتصاد متنوع.	• صدور قرار بإنشـاء وحدة السياسـات الاقتصادية • عدد المخرجات السـنوية التي قدمتها وحدة السياسات الاقتصادية. • عـدد التقاريـر التـي صدرت عـن جهاز الإحصـاء بالنظام المطور للحسـابات القومية. • عدد المجالس الاقتصادية الفاعلة في المحافظات • عـدد القيـادات الاقتصاديـة والمالية المعنية التي تم تأهيلها	• إعـداد سياسـة وطنية لتحديـد وظيفة الدولة ودورهـا في تدعيم التحول الاقتصادي المنشود. • إنشـاء وحـدة للسياسـات الاقتصاديـة تتبـع رئيـس الجمهوريـة تضـم مرصـد ومنتدى وطنـي للسياسـات الاقتصاديـة ومدونة للمعلومـات الاقتصادية ومكتبة رقمية اقتصادية، ومنصة تطوير تطبيقات اقتصادية محوسبة. • برنامج تطوير آلية إعداد الحسابات القومية. • تعزيـز كفـاءة إدارة المؤسسـات الحكوميـة المعنية بالسياسـات والخدمات الاقتصادية والمالية. • إنشاء مجالس اقتصادية اجتماعية في المحافظات وعلى المستوى المركـزي للإسـهام فـي صنـع السياسـات الاقتصاديـة المحفزة للنشـاط الاقتصادي وترشـيد القرارات، مع الاستفادة من تجارب المجالس الفاعلة في هذا المجال عالمياً. • برنامـج التدريـب والتأهيـل العالي للكـوادر الماليـة والاقتصادية الحكومية في مؤسسات المالية والتخطيط والجهات ذات العلاقة.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
3. خلق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص من خلال إنشاء مجلس أعلى للاستثمار والتنمية يمثل فيه الحكومة والقطاع الخاص والقطاع العام.	• إقرار استراتيجية للشراكة مع القطاع الخاص • عدد القرارات الاقتصادية التي أصدرها المجلس الأعلى للاستثمار الممثل به القطاع الخاص	• استراتيجية الشراكة مع القطاع الخاص • إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار بمشاركة القطاع الخاص
4. جذب وتنشيط الاستثمارات وفقاً لأولويات محددة تدعم تعزيز الأداء والنمو العالي.	• صدور قرار بتطبيق آلية جديدة لتسجيل الاستثمارات عبر نافذة موحدة واحدة • عدد المعاملات التي تم إنجازها وفقاً للآلية الجديدة والتوقيت الزمني المحدد لها • معدل النمو في الاستثمار • معدل النمو في حجم التدفقات الاستثمارية للداخل • عدد المؤسسات الجديدة المتخصصة في الإعلام الاقتصادي • عدد الخريجين سنوياً في برامج الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد والإدارة من الجامعات اليمنية • صدور قرار باعتماد نشر دليل الاستثمار باللغتين (العربية والإنجليزية). • عدد الأبحاث العلمية الجديدة التي تم تطبيقها من قبل جهات حكومية • المؤشر الدولي لبيئة الأعمال سنوياً • عدد المشروعات في البنية التحتية التي قام بها القطاع الخاص	• توفير آلية فعالة لتسجيل الاستثمارات عبر نافذة واحدة. • إطلاق مبادرة وطنية لجذب استثمارات المغتربين. • تعزيز دور السفارات والملحقين التجاريين لخدمة الاقتصاد الوطني • إطلاق السوق اليمني للأوراق المالية. • تشجيع إنشاء مؤسسات متخصصة بالإعلام الاقتصادي في المجتمع المدني والقطاع الخاص. • إطلاق 7 برامج تعليم عالي في المجال الاقتصادي وإدارة الأعمال 5 في الجامعات الحكومية و2 في الجامعات الأهلية تتنوع ما بين دبلوم عالي وماجستير ودكتوراه. • إعداد دليل للاستثمار بأكثر من لغة يتضمن قائمة الفرص الاستثمارية والحوافز الاستثمارية. • تطوير آلية للتجسير بين مخرجات البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث والدراسات واحتياجات التنمية الاقتصادية تحت إشراف المركز الوطني لدعم القرار. • إطلاق مبادرة وطنية في مجال بيئة الأعمال • تشجيع الاستثمار في تنفيذ البنى التحتية للقطاع الصناعي. • تشجيع الاستثمار المباشر في المناطق الصناعية المخدومة بالبنى التحتية. • تطوير تشريعات جديدة لجذب وحماية الاستثمارات المحلية والخارجية، بما في ذلك تحديث قوانين الاستثمار في مجال التعدين والنفط والغاز . • إنشاء بنك استثماري للتأمينات والمغتربين.
5. زيادة تنافسية السلع والخدمات الوطنية ذات الميزة النسبية وبما يكفل الحد من الواردات.	• معدل النمو في إحلال السلع. • معدل النمو في الصادرات	• تطوير سياسات وآليات تشجع على الإنتاج من أجل الاكتفاء. • تطوير سياسات وآليات تشجع الإنتاج للتصدير. • وضع وتطبيق سياسة تشجع الاستيراد من بلد المنشأ.
6. زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل ومساهمتها في الاقتصاد.	• نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	• إطلاق برنامج وطني للتمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في قوة العمل.
7. رفع القدرة الاستيعابية للمنح والقروض الخارجية ورفع مساهمة تخصيصها واستخدامها بما ينسجم مع الأولويات الوطنية.	• معدل استيعاب المنح • نسبة التمويلات الموجهة نحو التنمية الاقتصادية وبناء قدرات سوق العمل • عدد بيوت الخبرة التي تم عقد الشراكة معها وتطويرها	• تفعيل دور جهاز استيعاب المنح. • تبني سياسة واضحة لتوجيه تمويلات المانحين (المنح والمساعدات) نحو التنمية الاقتصادية وبناء القدرات في سوق العمل.
8. تحقيق استدامة المالية العامة من خلال توسيع ورفع كفاءة تحصيل الموارد العامة وتخصيصها واستخدامها.	• نسبة النمو في الأوعية الإيرادية المستدامة • معدل النمو في حجم الإيرادات العامة • معدل كفاءة التحصيل الضريبي	• تحسين آليات وضع وتنفيذ الموازنة العامة • تعزيز وتحسين إدارة الدين العام. • تطوير أداء الصناديق والوحدات الاقتصادية. • تعزيز القدرات المادية والبشرية والمعرفية لكادر مؤسسات المالية العامة. • تعزيز وتطوير استخدام التقنية في إدارة المالية العامة.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
9. تشجيع البنوك للإسهام في التعافي الاقتصادي ودعم التنمية بالتركيز على المشاريع المتوسطة والصغيرة والأصغر.	• عدد التشريعات المقرة المتعلقة بتطوير بيئة العمل المصرفي • نسبة الإقراض لمشاريع التنمية • عدد البنوك التي تم رفع رؤوس أموالها • معدل النمو في الإقراض للمشرعات الصغيرة والأسر المنتجة • معدل النمو في الائتمان	• تحسين البيئة القانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف لتشمل تطوير التشريعات وآليات التقاضي. • تقوية المراكز المالية للبنوك ورفع الحد الأدنى لرؤوس أموالها إلى مستوى مقبول • التطبيق الشامل للقوانين والتشريعات المتعلقة بالمكافحة الفعالة لغسيل الأموال وتمويل الأعمال غير المشروعة والعمل على تحديثها باستمرار وفق أفضل الممارسات الدولية ذات العلاقة. • تشجيع إقراض البنوك للمشروعات الصغيرة والأسر المنتجة.
10. تجاوز أزمة السيولة النقدية للعملة المحلية عبر تدابير متنوعة.	• معدل التداول الإلكتروني للنقود عبر العمليات الإلكترونية المصرفية والبنكية في أوساط الجمهور	• توسيع نطاق الشمول المالي جغرافياً لمختلف الشرائح الاقتصادية والاجتماعية باستخدام التقنيات الحديثة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.
11. إعادة تنظيم قطاع الصرافة بما يكفل قيامه بدور إيجابي في السوق المالي والمصرفي وفي الاقتصاد ككل.	• صدور قرار بلائحة جديدة لتنظم سوق الصرافة	• إصدار لائحة لتنظيم سوق الصرافة.
12. وضع حلول مستدامة تمكن من الحد من تدهور سعر صرف العملة الوطنية.	• معدل النمو في سعر الصرف	• تطوير آلية فعالة لإدارة سعر الصرف.
13. تطوير بدائل موثوقة وناجحة للأسلوب الربوي المتبع حالياً في إدارة السياسة النقدية، وبما يكفل مكافحة التضخم والحفاظ على سعر العملة الوطنية وتحقيق النمو الاقتصادي.	• قرار تشكيل المجمع المالي المشترك. • عدد البدائل المقرة وفقاً للدراسات المعدة.	• إطلاق مسابقة لإعداد بحوث ودراسات حول البدائل المناسبة للأسلوب الربوي المتبع في السياسة النقدية. • إنشاء مجمع مالي مشترك بين الجهات الرسمية والبنوك لرعاية تطوير البدائل المتاحة.
14. خفض معدل البطالة إلى الحدود الدنيا.	• معدل البطالة	• إطلاق برامج تدريبية مهنية نوعية للتأهيل لسوق العمل في مجالات مختلفة للصناعات الصغيرة والحرفية والمهن الأخرى والمشروعات التجارية المدرة للدخل والمستوعبة للعمالة بالتنسيق مع صندوق المهارات، والمانحين الدوليين. • تشجيع انتشار المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة وإنشاء مجمعات في مجالات تدعم تحقيق الاكتفاء الذاتي وتشغيل العمالة.
15. تنمية الأرياف والتوسع في مشروعات القرى والأحياء المنتجة بما يحد من الهجرة الداخلية نحو المدن.	• مستوى التغطية للخدمات الأساسية في الأرياف • عدد مشروعات القرى والأحياء المنتجة المنفذة • عدد مراكز التدريب الفنية والمهنية المقامة في الأرياف	• توسيع نطاق التغطية للخدمات الأساسية في الأرياف. • برنامج الأحياء والقرى المنتجة. • برنامج بناء القدرات المهنية الموجه نحو المجتمعات المنتجة.
16. تطوير حزمة من السياسات والبرامج الموجهة نحو الاقتصاد الاجتماعي.	• عدد السياسات المقرة الموجهة نحو تشجيع الاقتصاد الاجتماعي • عدد برامج الاقتصاد الاجتماعي المنفذة	• تطوير سياسات تشجيع الاقتصاد الاجتماعي. • إطلاق حزمة برامج توجه نحو الاقتصاد الاجتماعي.

ب. القطاعات الإنتاجية:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تحقيق استقرار اقتصادي مستدام يساعد على رفع الثقة بالاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى التعافي ويرفد التنمية والصمود.	• معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (GDP) • معدلات نمو إنتاجية القطاعات التنافسية.	• تطوير سياسات لرفع مساهمة قطاعي الصناعة والخدمات في الاقتصاد. • تطوير سياسات دعم زيادة نسبة الصادرات غير النفطية. • تطوير سياسات دعم وتحفيز القدرة الإنتاجية للقطاعات التنافسية.
2. تعزيز دور قطاع الصناعة لقيادة الاقتصاد الوطني بالتركيز على مجالات صناعة تنافس على مستوى الإقليم.	• عدد شركات الاكتتاب العام الجديدة المسجلة. • معدل نمو إنتاج القطاع الصناعي. • معدلات النمو في عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة والمتوسطة سنويًا. • عدد الشركات الصناعية الأجنبية المسجلة في اليمن. • عدد تقارير حملة (صنع في اليمن). • عدد مجمعات الصناعات الصغيرة الجديدة العاملة.	• تشجيع إقامة شركات صناعية بينها شركات اكتتاب عام في مجالات تقوم على الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد، وتعتمد على المواد الخام المحلية أو على مدخلات محدودة من المواد الخام المستوردة. • تحفيز الصناعات المحلية باتجاه التقليل من الاستيراد لحزمة مدروسة من السلع، مع ضمان مستويات جودة مواكبة للسلعة التي استهدفت في الإحلال. • تشجيع إنشاء صناعات كبيرة ومتوسطة تعتمد على الموارد الذاتية وتحقق تميز على مستوى الإقليم (كقطاع البناء، قطاع المحاجر، الأحياء البحرية ..إلخ) عبر مصادر متنوعة بما فيها الشراكة مع قطاع البنوك. • إطلاق مبادرة (صنع في اليمن) لمدة ثلاث سنوات. • إطلاق مبادرة وطنية لتشجيع انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع إقامة مجمعات متكاملة للصناعات الصغيرة. • إعداد خطة وطنية لتطوير الصناعات التعدينية تتضمن حوافز خاصة للمشاريع الاستثمارية في تطوير الصناعات التعدينية. • إنشاء مناطق صناعية تخصصية (دوائية - صناعات ثقيلة حديد، صلب ... إلخ) بالاستفادة من خبرات الدول الأخرى في المناطق المستقرة. • تشغيل المشاريع التنموية والاقتصادية الكبرى بتمويل عبر السندات والصكوك الإسلامية وتطوير وحدة الصكوك الإسلامية في البنك المركزي بما يحقق الاستفادة القصوى من حجم ودائع البنوك الإسلامية اليمنية. • إطلاق برامج للمانحين لدعم وتمويل الصناعات الصغيرة والأصغر. • تطوير آليات مشتركة بين الحكومة والبنوك والقطاع الخاص لدعم مشاريع القطاع الخاص المتعثرة بسبب الحرب وإعادة تشغيلها.
3. التوسع في استكشافات النفط والغاز والمعادن مع تنمية القطاعات القائمة.	• عدد الاستكشافات الجديدة • حجم الإنتاج من النفط والغاز سنويًا	• تشجيع الشركات الأجنبية وتحديدًا من مجموعة البريكس للدخول باستثمارات في مجال استكشاف النفط والغاز في محافظات الجوف والحديدة وغيرها عبر اتفاقات امتياز. • تفعيل دور مؤسسة الاستكشافات النفطية وتعزيز دورها في التحالف والشراكة مع شركات نفطية وعالمية ذات سمعة حسنة للاستثمار في القطاعات الواعدة • تطوير منظومة البيانات الفنية الخاصة بالقطاعات الواعدة للنفط والغاز في المناطق الشرقية والسواحل الغربية لبلادنا.
4. تأمين احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية والغاز.	• عدد أزمات المشتقات النفطية والغاز في السنة	• تطوير آلية ثابتة وفعالة مع القطاع الخاص تحقق انسياب فعال ومستقر للمشتقات النفطية والغاز
5. رفع إنتاجية القطاع الزراعي باتجاه رفع نسبة الاكتفاء الذاتي.	• معدل النمو في إنتاج القطاع الزراعي • معدل الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية • معدل الانخفاض في حجم استخدام المبيدات.	• إعداد وتطبيق سياسات وبرامج رفع مستوى الاكتفاء الذاتي للغذاء • تشجيع الاستثمار والتوسع في القطاع الزراعي وخاصة في المحاصيل (النقدية غير القات)، ودعم إنتاج الحبوب. • تشجيع الاستثمار في تربية الثروة الحيوانية لتحقيق اكتفاء ذاتي. • تطوير قدرات ومساهمات البحوث الزراعية في تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي. • تطبيق آلية صارمة لمحاربة سوء استخدام المبيدات الحشرية التي تؤثر على جودة المنتج الزراعي وتوثر على الصحة العامة للسكان. • إنشاء وتفعيل مراكز الإرشاد الزراعي، وتعزيز استخدام التقنية في عملها، بحيث تكون برعاية مشتركة من الحكومة والجمعيات الزراعية.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
6. تعزيز كفاءة إدارة وتنمية الموارد الوطنية من الثروة السمكية والأحياء البحرية واستغلالها بصورة مثلى ومستدامة.	• حجم النمو في الموارد البحرية • عدد المخالفات في عمليات الصيد البحري	• بناء وتطوير نظام رقابة وطني على إدارة الموارد البحرية وتنظيم عمليات الصيد البحري.
7 رفع مساهمة قطاع الأسماك والأحياء البحرية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات لرفد الاقتصاد بالنقد الأجنبي.	• معدل نمو الصادرات من الأحياء البحرية	• تشجيع أنشطة الانتاج للتصدير في قطاع الأسماك والأحياء البحرية من خلال حزمة مدروسة من المشروعات الاستثمارية يتم إطلاقها سنويًا.
8. تشجيع التوسع في الاستثمار في مجال المحاجر.	• حجم الإنتاج من المحاجر	• تطوير سياسات تشجيع الاستثمار في قطاع المعادن والمحاجر.
9. زيادة كميات الصادرات من المنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية في الأسواق العالمية بما لا يؤثر على المياه الجوفية.	• معدل الإنتاج الزراعي السنوي • معدل النمو في حجم الصادرات الزراعية	• تشجيع إنتاج وتصدير لقائمة مدروسة من السلع الزراعية للأسواق الخارجية مع استهداف أسواق جديدة. • تشجيع إنشاء وتطوير خدمات التسويق الزراعي من خلال إنشاء مجموعات شركات تسويقية تنشأ بنظام الاكتتاب. • دعم تطوير علاقات شراكة مدروسة مع قطاعات الأعمال في عدد من الدول التي لديها طلب على منتجات زراعية للتصدير تنتجها اليمن (وبما لا يؤثر على السوق المحلي).
10. الحد من التوسع في زراعة القات وترشيد استخدم المياه والتوعية بمخاطر استخدام المبيدات على التربة وصحة الإنسان.	• حجم مساحة زراعة القات المستبدلة بمحاصيل أخرى • معدل التغير في حجم الإنتاج السنوي من القات	• برنامج وطني للحد من زراعة القات
11. تشجيع البحوث الزراعية وتوسيع استخدام التقنيات الحديثة في مجال المياه والري وإدارة واستصلاح الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية.	• عدد البحوث الزراعية المنفذة • نسبة التغطية التقنية الحديثة في قطاع الزراعة	• برنامج تشجيع استخدام التقنية الحديثة في مجال الزراعة. • برنامج دعم البحوث الزراعية.
12. حماية واستثمار الموارد الطبيعية من المياه والغابات والغطاء النباتي والأراضي الزراعية والثروة الحيوانية (والمحميات الطبيعية).	• حجم النمو في الموارد الطبيعية • عدد تقارير التقييم للمخاطر على الموارد الطبيعية	• إطلاق مبادرة حماية واستثمار الموارد الطبيعية والتوسع في المحميات الطبيعية والحفاظ عليها.

ج.القطاعات الخدمية والتنمية العمرانية:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تطوير قطاع الطاقة وتشجيع التوسع في مصادر الطاقة المتجددة.	• حجم إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة	• تطوير سياسات توسع الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة.
2. رفع حجم إنتاج الطاقة الكهربائية بالاعتماد على مصادر متنوعة بحيث تغطي الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد والمجتمع.	• معدل النمو في حجم إنتاج الطاقة الكهربائية • نسبة مساهمة المصادر المتجددة من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية	• برنامج إنشاء وتطوير محطات كهربائية متنوعة المصادر. • تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية لأغراض اقتصادية.
3. النهوض بقطاع السياحة بما يسهم في تعزيز دوره في رفد الاقتصاد الوطني ويساهم في دفع عجلة التنمية.	• معدل النمو السنوي في إنتاج قطاع السياحة	• برنامج تطوير المنشآت السياحية الوطنية المتوقفة. • تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة.
4. إدارة وتنظيم أراضي وعقارات الدولة باتجاه جذب الاستثمارات.	• عدد المخططات العمرانية للمدن والاستثمارات	• برنامج تحسين الأداء الفني والتخطيطي لأراضي وعقارات الدولة.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
5. توفير بنية أساسية وخدمات حديثة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتعزيز فرص الاستفادة من اقتصاد المعرفة.	• مؤشر البنية التحتية للاتصالات. • مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات. • نسبة مساهمة القطاعات المعتمدة على البحث والمعرفة في الناتج القومي.	• برنامج تطوير البنية التحتية للاتصالات. • تطوير سياسات داعمة للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الاتصالات ومجال المعرفة.
6. تطوير منظومة تشريعات حديثة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تواكب احتياجات النهوض الداخلي وتتوافق مع التحولات العالمية ومتطلباتها.	• عدد السياسيات والتشريعات المقرة.	• إيجاد وتطوير تشريعات حديثة تنظم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وفقاً للموجهات التشريعية للفضاء السيبراني. • تطوير سياسات الاتصالات وتقنية المعلومات المحفزة لتوسيع الاستثمار والاستخدام لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.
7. إعادة تأهيل البنية التحتية الأخرى بما فيها قطاع النقل وإعادة إعمار ما دمرته الحرب منها بصورة تحقق استقراراً اجتماعياً وحياة كريمة للمواطن.	• صدور التقرير الوطني حول أضرار الحرب التي لحقت بالبنية التحتية. • نسبة إعادة الإعمار للبنى التحتية المدمرة سنوياً. • نسبة إعادة الإعمار للمرافق الحكومية التي دمرتها الحرب. • معدل النمو في البنية التحتية للطرق والجسور ذات الطابع الاستراتيجي. • حجم الاستثمار في البنية التحتية لقطاعي الموانئ والمطارات.	• مشروع حصر الأضرار الناتجة عن الحرب • البرنامج الوطني لإعادة الإعمار. • برنامج تطوير البنية التحتية لقطاع النقل.
8. إعادة إعمار وتأهيل البنية المرفقية الحكومية التي دمرتها الحرب.	• عدد المرافق التي تم إعادة إعمارها.	• برنامج إعادة الإعمار للبنية المرفقية الحكومية.
9. تطوير وتحسين شبكة الطرق الرئيسة والثانوية بين المحافظات مع المديريات.	• حجم الزيادة في شبكات الطرق سنويًا (كيلومتر)	• خطة وطنية لتأهيل وتوسيع شبكة الطرق
10. تطوير تشريعات التنمية العمرانية.	• عدد التشريعات المطورة	• مشروع تطوير التشريعات العمرانية.
11. تنويع وتطوير آليات تمويل التنمية العمرانية.	• عدد مصادر التمويل المتاحة لتمويل التنمية العمرانية	• تطوير سياسات محفزة لتنويع تمويل التنمية العمرانية.
12. إعداد المخططات الحضرية على المستوى الوطني والمحلي وتطوير تفعيل العمل بقانون التخطيط الحضري.	• عدد المخططات المنجزة	• برنامج إعداد المخططات العمرانية.
13. إصدار قانون السجل العقاري العيني وتطبيقه لضمان استقرار التعاملات العقارية والحفاظ على الملكيات العقارية العامة والخاصة.	• حجم البيانات في نظام الرقم الوطني • عدد قضايا النزاع العقاري التجاري والأهلي	• برنامج تطوير السجل العقاري. • بناء نظام معلومات الرقم الوطني العقاري.

خامساً: محور التنمية الإدارية

الغايــة: جهاز إداري كفوء وفعال يتســم بالمهنية والشــفافية، مســتجيب لخدمة المواطــن، ومتطلبات التغيير والتطوير بمرونة عالية، يخضع للمســاءلة، ويقوم على أســس إدارية حديثة في صنع السياســات وتقديم الخدمات وإدارة الشأن العام، قادر على تحقيق التنمية الإدارية، وتنفيذ أهداف التنمية الشاملة، يدعم ذلك نظام خدمة مدنية حديث وفعال يسهم في تحسين الأداء المؤسسي.

أ. الإصلاح الإداري والبناء المؤسسي:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. بنـاء قـدرات مؤسـسات الدولـة العليا بما يمكنها من تحقيق أدوارها فـي الإشـــراف والـتـوجـيـه وصـنـع السياسات واتخاذ القرار، وإحداث تغيير استراتيجي في الإدارة العامة لخدمة أهـداف الإصـلاح والتطوير لمؤسسات الدولة وتحسين الأداء.	• تقرير مســتوى إنجاز الهيكلة الســنوي للمؤسسات العليا • عدد مخرجات مركز دعم القرار والمراكز القطاعية المقدمة لصناع القرار	• بناء وتطوير الهياكل والأنظمة وآليات وإجراءات العمل بالمؤسسات المستهدفة بما يلبي طبيعة الأدوار والمهام المطلوبة. • بنـاء قدرات القيادات والـكادر العامل ببرامج تأهيل خاصة وتدريب نوعي لرفع مهاراتهم وقدراتهم العملية. • إنشاء مركز وطني لدعم القرار.
2. تـحـديـد دور الـدولـة وإعـادة بنـاء وهيكلة الأجـهـزة الحكومية، واسـتـكـمـال الـبـنـاء الـتـشـريـعـي والتنظيمي لـلـوزارات ومؤسسات وهـيـئـات الـدولـة الـتـي لـم تـصـدر اللوائح المنظمة لعملها ومراجعة القوانين واللوائح التنظيمية بهدف إزالة التكرار والتداخل والازدواج في المسؤوليات والوظائف.	• صـدور قـرار تطبيـق الهيـكل الجديد لأجهزة الدولة. • معـدل التحسـن فـي مؤشـر كفـاءة المؤسسات السنوي. • عدد الخدمات التي تم إعادة هندستها	• مراجعة وتطوير الدراسـة السـابقة لإعادة البناء والهيكلة ومعالجة وإزالـة كافـة الاختـلالات التي تظهر علـى الوضع الراهـن للهيكل التنظيمي للدولة. • إصـدار قانون تنظيم الجهـاز الإداري للدولة ووحدات القطاع العام والمختلط. • ترشـيد وتنسـيق وإعادة هندسـة الخدمات والوظائف الأساسية للدولة.
3. تقييم الأداء المؤسسي لوحدات الخدمة العامة وفق معايير وأسس علمية، وربـط مـؤشـرات الإنتاجية بـمـوازناتـهـا ونـفـقـاتـهـا التشغيلية والـتـحـقـق مـن أنـهـا تـقـدم خدماتها بكفاءة وفاعلية بما يحقق الغاية منها ومستوى إدارة أصولها والمحافظة عليها واستثمارها.	• صـدور قـرار بنظام متكامـل وحديث لتقييم الأداء المؤسسي • عـدد تقاريـر التقييم التـي صدرت عن أداء المؤسسـات وفقًـا لنظام تقييم الأداء المؤسسي الجديد.	• تأسـيس نظام لتقييم الأداء المؤسسي يقوم على قواعد ومعايير قابلة للقياس. • تقييـم أداء وحدات الخدمة العامة والتحقق من أنها تقدم خدماتها بكفـاءة وفاعلية وتلتزم باللوائح والإجـراءات المعتمدة على النحو الذي يحقق الغاية منها.
4. اعتمـاد مبدأ الجـدارة والنزاهة في الاختيـار والتعييـن لشـاغلي وظائف الإدارة والسـلطة العليـا، وتعزيـز قدراتهـم، وتطبيـق مبدأ المسـاءلة والمحاسبة.	• عـدد التعيينـات الجديدة وفقًـا لمبدأ الجدارة • عـدد حـالات المخالفـات فـي تعيين أقارب كبار المسؤولين.	• وضـع نظام الترشـيح والاختيـار والتعيين لشـغل وظائف الإدارة والسلطة العليا، وقواعد وإجراءات التقييم والمحاسبة.
5. تحسـين عمليات تنفيـذ الميزانية وأنظمة وإجـراءات الإدارة المالية في كافـة وحدات الخدمـة العامة لضمان الاسـتخدام الأمثل للأموال ووضوح وشفافية تطبيق الأنظمة المالية.	• معدل التحسن في مؤشر غياب الهدر • عـدد الجهـات التي طبقت آلية سـير المعاملات الجديدة	• وضع آلية جديدة حديثة ومتكاملة لضوابط سير المعاملات المالية المتعلقـة بتنفيذ الميزانيات على مسـتوى وحدات الخدمة العامة بما يحقق الشـفافية ووحدة الإجراءات ويمنع الفساد والمحسوبية ويوقف الظواهر السلبية السائدة.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
6. دعم التحول نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية لدعم وتبسيط الخدمات الحكومية لكل الأطراف المعنية، وخدمة وترشيد قرارات الإدارة، وزيادة كفاءة وفاعلية عمل الحكومة.	• عدد الخدمات الحكومية المؤتمتة المتاحة للجمهور عبر موقع الحكومة الإلكترونية. • عدد العمليات الشهرية المنجزة عبر الخدمات الإلكترونية في موقع الحكومة الإلكترونية	• دراسة مستوى التطبيقات القائمة للأنظمة الإلكترونية في كافة وحدات الخدمة العامة ومستوى استخداماتها ومجالات تطويرها في تقديم الخدمات واتخاذ القرار. • تطوير البنية التحتية لشبكة تراسل المعطيات لتستوعب متطلبات الحكومة الإلكترونية. • بناء المهارات اللازمة لتفعيل الحكومة الإلكترونية ورفع الكفاءة والثقافة التقنية لدى الكوادر. • تطوير الأنظمة الداخلية وأنظمة الخدمات الموجهة للجمهور. • إتاحة المعلومات والخدمات الحكومية بشكل إلكتروني لأكبر عدد من المواطنين والتفاعل معهم. • إصدار التشريعات الداعمة لاستخدام التقنية الحديثة.
7. تطوير أداء وحدات القطاع الاقتصادي وتصحيح أوضاعها ونظم إدارتها بما يعزز من دورها ويعمل على تنمية مواردها وترشيد نفقاتها.	• معدل النمو في الأرباح لوحدات القطاع الاقتصادي سنوياً. • نسبة النمو في حجم أنشطة الوحدات الاقتصادية	• إخضاع وحدات القطاع الاقتصادي لعمليات تقييم سنوي تتضمن قياس كفاءة وفاعلية أدائها ويتم مناقشتها بمجلسي النواب ومجلس الوزراء. • إعادة النظر في آلية تشكيل مجالس الإدارة وتقييم قراراتها وإخضاعها للمساءلة.
8. بناء القدرات البشرية وتنمية المهارات المهنية والفنية والوظيفية بما يلبي الاحتياجات الفعلية.	• صدور قرار باعتماد استراتيجية تنمية الموارد البشرية لسوق العمل • عدد المستفيدين من برامج التدريب الموجهة لسوق العمل	• وضع استراتيجية وطنية لتنمية الموارد البشرية وتأهيلها لرفع مستوى أدائها وكفاءتها بما يلبي احتياجات سوق العمل المحلية وقدرتها المنافسة على فرص العمل الإقليمية.
9. تطوير الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في وضع الخطط والسياسات والبرامج التنموية.	• عدد الشركات العائلية التي تحولت لشركات مساهمة أو تم حوكمتها	• تفعيل الأطر المؤسسية الداعمة للقطاع الخاص واستمرار إشراكه في مناقشة وإقرار الخطط والبرامج والسياسات الاقتصادية. • تشجيع ودعم القطاع الخاص في تطوير أطره التنظيمية بتحويل الشركات والمؤسسات الخاصة الفردية والعائلية إلى شركات ومؤسسات مساهمة.

ب.الخدمة المدنية:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تطوير وتحديث قوانين ونظم ولوائح وإجراءات الخدمة المدنية، ونظم إدارة الموارد البشرية لتحقيق البساطة والشفافية والاقتصاد في الكلفة بما ينسجم مع أفضل الممارسات والتجارب الناجحة.	• عدد القوانين واللوائح الجديدة المطورة والمقرة • عدد المؤسسات التي طبقت نظام تقييم الأداء الوظيفي سنويًا وأصدرت تقارير تقييم أداء	• مراجعة وتطوير قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية. • إعداد نظام تقييم الأداء الوظيفي ونماذج وإجراءات تنفيذه، ومتابعة نتائج وآثار التطبيق.
2. تطوير نظام الأجور والمرتبات بما يتلاءم والمتغيرات الاقتصادية ويستجيب لطبيعة ونوع الوظائف ومخرجات نظام توصيف الوظائف، وقادر على استقطاب أفضل الكفاءات البشرية.	• المعدل السنوي لتطبيق نظام الأجور الجديد • عدد وحدات الخدمة التي تم تغطيتها بصرف منتظم للمرتبات	• مراجعة الوضع الراهن لسياسات الأجور والمرتبات والمزايا والحوافز الممنوحة وإيقاف كافة الاختلالات غير القانونية. • وضع وإقرار رؤية شاملة لمواجهة مشكلة تعثر صرف المرتبات في ظل العدوان.
3. إصلاح وضبط إجراءات استقطاب الموارد البشرية وفقاً لمبادئ تكافؤ الفرص والجدارة والاستحقاق والشفافية، وعلى أساس الاحتياج الفعلي، وتأمين تشغيل اقتصادي أمثل للموارد البشرية.	• صدور قرار باعتماد نظام التوظيف الحديث والمتكامل • عدد الموظفين الذين تم توظيفهم عبر النظام	• وضع نظام شامل للتوظيف والاستخدام يقوم على الشفافية ويحقق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص والجدارة في كافة وحدات الخدمة العامة بمستوياتها المركزية والمحلية.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
4. الإسهام في تطوير نظم طرق العمل وإجراءاتها، وتحديد وتبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية على كافة المستويات، بما يحقق تسهيل حصول المواطنين على الخدمات.	• عدد الجهات التي طبقت دليل تقديم الخدمات الحكومية الجديد. • عدد القيادات الإدارية العليا الجديدة التي تم تعيينها وفقاً لنظام الترشيح والاختيار والتعيين الجديد على أساس الجدارة. • عدد من تم مساءلتهم من قيادات الدولة الذين مارسوا فسادًا في استخدام السلطة.	• تقييم وقياس أداء العاملين في الجهاز الحكومي، وفقًا لأسس ومعايير موضوعية تساعد على التطبيق السليم لمبدأ الثواب والعقاب. • رفع كفاءة الأجهزة الحكومية من خلال هندسة الإجراءات والاستفادة من التقنية في تبسيطها وتسريع إنجازها وضبط مظاهر الفساد المالي والإداري. • تعزيز التكامل بين الوزارات والدوائر الحكومية ورفع مستوى التنسيق بينها وتوحيد البنى التحتية والأنظمة ما أمكن ذلك.
5. تطوير وتنمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في استكمال بناء قاعدة بيانات موظفي الخدمة المدنية، وإدارة نظام الموارد البشرية، وتشجيع التوسع في استخدامه وربطه على مستوى الوزارة ووحدات الخدمة العامة والوحدات الإدارية.	• نسبة الموظفين الذين تم استكمال إدخال بياناتهم لقاعدة البيانات الشبكية الجديدة. • صدور قرار باعتماد خطة الاحتياجات كل ثلاث سنوات. • عدد الملتحقين من الموظفين بالبرامج التدريبية وفقًا لخطط الاحتياجات المرحلية	• تطوير قاعدة البيانات وشبكة المعلومات لموظفي الدولة بما يلبي تحقيق أهدافها ومتطلبات السياسة العامة للدولة والعمل على تحديثها واستدامتها. • إعداد خطة الاحتياجات التدريبية.
6. تطوير المعهد الوطني للعلوم الإدارية ليصبح مركزًا وطنيًا متخصصًا بإعداد وتنمية القيادات الإدارية العليا والوسطى، وبناء قدرات الكادر الوظيفي للدولة. وتعميق قدرته البحثية والاستشارية.	• إقرار الدراسة والخطة التطويرية للمعهد. • مستوى الرضى لوحدات الخدمة العامة عن الخدمات التدريبية للمعهد بوضعه الجديد.	• تقييم جدوى الدور القائم للمعهد ووضع خيارات التحول إلى معهد للإدارة العامة وتحديد دوره بما يحقق الهدف المرسوم له. • تطوير دور المعهد الوطني ورفده بمجموعة من الكوادر ذات الكفاءة العلمية والخبرة العملية النوعية لمواكبة الدور المنشود منه.
7. تحقيق رقابة فاعلة لمستوى تنفيذ تشريعات الخدمة المدنية وإزالة كافة الاختلالات الوظيفية في كافة وحدات الخدمة العامة وتقييم مستوى تنفيذها لتشريعات الخدمة المدنية والمساهمة في تقييم أدائها المؤسسي بصورة دورية.	• صدور قرار باعتماد خطة التقييم والرقابة على المستوى المركزي • عدد التقارير السنوية حول مستوى تنفيذ تشريعات الخدمة المدنية.	• وضع وتنفيذ خطة التقييم والرقابة لمستوى تنفيذ تشريعات الخدمة المدنية على المستوى المركزي كمرحلة أولى.
8. تطوير إدارة منظومة التأمينات الاجتماعية والمعاشات وتحديث تشريعاتها وضمان أكفأ السبل لإدارة واستثمار أموالها.	• صدور قرار باعتماد الرؤية الوطنية لتطوير منظومة التأمينات الاجتماعية • عدد التقارير السنوية حول مستوى تطوير منظومة التأمين الاجتماعي. • معدل النمو للعائد من استثمارات منظومة التأمينات.	• إعداد رؤية وطنية بعيدة المدى لتطوير منظومة التأمينات الاجتماعية وفق تشريعات متطورة تضمن نجاح أدائها واستثمار أموالها كرافد للاقتصاد الوطني.

سادساً: محور العدالة وسيادة القانون

الغايــة: قضاء عادل ومســتقل، يعمل علــى تحقيق العدالة وحمايــة الحقوق والحريــات لكافة المواطنين بكفاءة ونزاهة وفق إجراءات ســريعة وميســرة بالاســتناد الكامل والأمين إلى أحكام القانون مع ضمان رقابة ذاتية فعالة.

أ. القضاء والوصول للعدالة:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. اســتكمال وتطويــر منظومــة التشــريعات ذات العلاقــة بالعمــل القضائي.	• مصفوفة المســح التشــريعي تشمل التشريعات الجديدة ومجالات التطوير في التشريعات القائمة. • صــدور قانــون الســلطة القضائيــة وقانون التحكيم. • عــدد المخالفــات التي يقــع فيها كادر السلطة القضائية. • عدد القوانيــن الجديدة المقرة أو التي جرى تطويرها.	• إعداد وتنفيذ مســح تشريعي لكافة التشريعات القضائية للوقوف على ماهية القصور ومكامن الخلل والتداخل في التشريعات. • البحــث فــي افضل النظم القضائية التي تتناســب مع واقعنا في الجمهورية اليمنية. • إعــداد وإصــدار مشــروع قانون الســلطة القضائيــة، وفق مبادئ وأســس تضمن اســتقلالية القضاء وتحقق العدالة وتجســد مبدأ سيادة القانون. • مراجعــة وتطوير القوانين الأساســية بما يعزز تحقيق قيم العدالة ويزيــل الاختــلالات ويســتوعب المتغيــرات وجوانب الخلــل التي أظهرتهــا وقائع التطبيــق ومنها (قانون الإجــراءات الجزائية العام، والعســكري، قانون الجرائم والعقوبات العــام، قانون المرافعات والتنفيذ المدني، قانون الإثبات الشــرعي، قانون التحكيم، قانون الشركات). • نظام الحيازة العقارية وتوثيق العقود، والسجل العقاري، والتأمين العقــاري والرهــن الحيازي، والكفالــة، والملكية الشــائعة وتطوير آليات إجراءات القسمة. • إعداد وإصدار لائحة عمل مجلس القضاء الأعلى.
2. تطوير البناء المؤسسي والتنظيمي لأجهزة الســلطة القضائيــة وتعزيز دور هيئة التفتيش القضائي.	• عــدد التشــريعات الجديــدة المقــرة لتنظيم السلطة القضائية. • صــدور اللائحــة والأنظمــة الخاصــة بأعمال هيئة التفتيش القضائي. • عــدد تقاريــر هيئــة التفتيــش وعــدد المحاكم المستهدفة. • صــدور نظــام التوصيــف الوظيفــي لوظائف المحاكم والنيابات. • عــدد اللوائح المقرة اللازمة لتحســين الأداء القضائي. • صدور اللائحة التنظيمية للمعهد • صــدور قــرار بهيكليــة المحاكــم الاستئنافية والابتدائية. • عدد المحاكم الإدارية التي تم إنشاؤها. • عدد المكاتب التي تم إنشاؤها.	• اســتكمال التشــريعات المتعلقة بتبعية بعض الأجهزة المســاعدة لــوزارة العــدل وهي (دمج الســجل العقــاري مع قطــاع التوثيق، الشــرطة القضائية)، ودراســة إمكانية نقل تبعية مصلحة التأهيل والإصلاح للنيابة العامة. • تعزيــز دور مكتب المدعي العام للنيابات المختصة بالأموال العامة ومكافحة الفساد ضمن الهيكل التنظيمي للسلطة القضائية. • التوســع في إنشــاء المحاكم التجارية وتطوير التشريعات المتعلقة بهــا بمــا يعزز مــن دورها ويســتوعب التطــورات فــي التعاملات التجارية. • إعداد وإصدار اللائحة التنظيمية لهيئة التفتيش القضائي وصياغة النماذج والاســتمارات الخاصة بإجراءات التفتيــش ومعايير تقييم أعمال القضاة وإعداد تقارير تقييم الأداء، ونظام استقبال شكاوى المواطنين وإجراءات التحقق والبت فيها. • تفعيــل دور هيئة التفتيــش القضائي وتطوير آليات عملها ورفدها بالكفاءات ذات الخبرة، وإدخال عنصر التقييم الإداري لأمناء الســر وكتاب المحاكم ضمن مهام التقييم للتفتيش القضائي. • تطبيــق وتفعيــل نظــام التوصيــف الوظيفي لوظائــف المحاكم والنيابات. • وضــع وتنفيــذ خطة شــاملة لإنجاز جميــع القضايــا المتأخرة أمام المحاكــم والنيابــات، بمــا في ذلــك القضايا المحالة مــن الأجهزة الرقابية المتعلقة بالمال العام والفساد وفق برنامج زمني محدد.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
		• إعـداد وإصـدار اللوائح التنظيميـة لكلٍ من: وزارة العـدل، الأمانة العامـة لمجلـس القضـاء الأعلى، مكتـب النائـب العـام (النيابة العامة)، مراجعة وتطوير هيكلة المحاكم الاسـتئنافية والابتدائية، اللائحـة المالية الموحدة للسـلطة القضائيـة، لائحة دعم صندوق القضاء، اللائحة المالية للمصادرات والغرامات. • التوسع في إنشاء المحاكم الإدارية وتعزيز دورها ورفدها بالكفاءات. • إنشـاء عدد من مكاتب خدمات الجمهور في المحاكم الاسـتئنافية والابتدائية في المحافظات الرئيسة وتزويدها بالإمكانيات اللازمة. • تيسـير وتبسـيط وتسـريع إجراءات التقاضي وتحديد سقف زمني للإنجـاز والفصـل فـي القضايـا والتعاطـي معهـا فـي المحاكم مـن بدايـة عرضها حتى الفصـل البات والنهائي فيهـا، بما يحقق للمواطـن العدالـة وتخفيـف أعباء التقاضي وتسـهيل وسلاسـة إجراءاتها وحوسبتها. • إعداد دراسـة لإنشاء مركز البحوث القضائية ضمن هيكلية مجلس القضاء الأعلى. • متابعة إقرار مشروع قرار إنشاء مركز الطب الشرعي. • وضـع وتنفيـذ خطة شـاملة لإنجاز جميـع القضايـا المتأخرة أمام المحاكم والنيابات، بما في ذلك القضايا المحالة من الأجهزة.
3. تنمية القدرات البشـرية القضائية والإدارية للسلطة القضائية وتلبية احتياجهـا مـن الكـوادر القضائيـة المؤهلة.	• عـدد الخريجيـن بدرجـة الماجسـتير والدكتـوراه في التخصصات القانونية والقضائية التابعين للسلطة القضائية • نسـبة الزيـادة السـنوية فـي عـدد الخريجين من المعهد العالي للقضاء.	• تأهيـل وتنميـة القدرات البشـرية والإدارية والفنية لـكادر القضاة وأعضـاء النيابـة العامة، وتوفيـر العدد الكافي على مسـتوى كل محكمـة في عمـوم الجمهورية اليمنية وفـق معايير ومواصفات تتطلبها الوظيفة. • تطويـر المعهد العالي للقضاء ومؤسسـاته ذات العلاقة والارتقاء بمنهجـه العلمـي في مجـال القضاء بمـا يواكب أحـدث المناهج العلمية المتخصصة في القضاء.
4. تطويـر وتحديـث الإدارة القضائية وفق أسـس علمية حديثة تسـهم فـي الارتقـاء بالعمـل القضائـي وتحسـين مسـتوى الخدمـات القضائية المقدمة.	• مسـتوى تحديـث مركـز المعلومـات والتقنية • عدد المحاكم المحوسبة • عـدد المحاكـم والنيابات التـي تعمل بنظام سير الملفات • مستوى التحديث للمحاكم والنيابات	• استكمال تحديث وتطوير مركز المعلومات والتقنية. • تنفيذ النظام القضائي، استكمال حوسبة أعمال المحاكم والنيابات الاستئنافية والابتدائية عبر نظام الكتروني موحد. • تطوير آلية عمل المحكمة العليا بما يحقق تبسيط الإجراءات ويُسَرِّع من عملية الإنجاز ويجسـد مبدأ النزاهة والشفافية وتفعيل دورها في الرقابة على أحكام القضاة. • تفعيـل دور مجلـس المحاسـبة وتطبيـق مبدأ الثـواب والعقاب للقضاة وأعضاء النيابة وأعوان القضاء. • توثيق السوابق والقواعد القضائية والاهتمام بنشرها. • إنشـاء وحدات للشـؤون المالية في المحاكم والنيابـات الابتدائية لضبط وإثبات الجوانب المالية. • إيجـاد نظـام للإشـراف والرقابة علـى جميع الجوانـب المالية في المحاكـم والنيابـات الاسـتئنافية والابتدائية خصوصًـا ما يتعلق بتنظيم وضبط حسابات الأمانات والمصادرات والكفالات وغيرها. • تفعيل الدور الرقابي على مسـتوى كافة هيئات السلطة القضائية فيمـا يخـص الجوانـب الإداريـة وعدد الـكادر المخصـص ومدى الانضباط الوظيفي وعدم التسرب. • وضع وتطبيق قواعد ومعايير تربط بين حجم المخصصات والكادر العامـل وبين حجم الأعمـال والإنجاز على مسـتوى كافة المحاكم والنيابات.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
5. توفيـر وإعادة تأهيل البنية التحتية للسلطة القضائية.	• عدد مبانـي المجمعات القضائية التي تم بناؤها. • عـدد المبانـي التـي تـم اسـتكمال إنشاؤها. • عـدد المبانـي التـي تـم تجهيزهـا وافتتاحها للعمل.	• إنشاء المباني والمجمعات القضائية وفق خطة الاحتياج والأولوية، واسـتكمال تنفيذ المشـاريع التي توقفت بسبب العدوان، وإعادة تأهيل وترميم وتجهيز وتأثيث المجمعات والمحاكم القضائية التي تعرضت للدمار بسبب العدوان.
6. معالجـة كافـة القضايـا المتأخـرة أمام المحاكـم والنيابات والجهات ذات العلاقـة وفـق خطـة تنفيذية مزمنة	• نسـبة الإنجـاز فـي القضايـا المتأخرة شهرياً • عدد تشريعات القضاء التجاري المقرة • عـدد المحاكـم والنيابـات المنشـأة المتخصصة بالقضاء التجاري • إصـدار التعديـلات الخاصـة بقانـون الشركات	• وضـع آليـة فعالـة للبـت في قضايـا الفسـاد والجدولـة العاجلة للقضايا المنظورة أمام القضاء أو مازالت في طور الإجراءات لدى المنظومـة الرقابية والنيابة، ضمن إطار زمني محدد للإنجاز والبت فيها.
7. تعزيز فرص الوصـول إلى العدالة وخاصة النسـاء والأطفال والفئات الضعيفة في المجتمع.	• عـدد القضايـا التي وصلـت للمحاكم والنيابيات من فئة النسـاء والأطفال والفئات الضعيفة	• إقـرار آلية مناسـبة تسـمح للنسـاء والأطفال والفئـات الضعيفة بتقديم الشكاوى للجهات القضائية دون أن يلحقها أي ضرر. • توفير العون القضائي والاستشـارات القانونية للنسـاء واستيعاب خصوصية احتياجات المرأة، وتسريع المحاكمات. • إنشـاء وحدة الإصلاح الأسري في المحاكم للتوفيق بين الأسر في القضايا والخلافات الأسرية. • وضـع قواعـد وآليـات تضمـن التعامـل المباشـر مع المـرأة في الحصول على التعويضات والحقوق.

ب. الإصلاح التشريعي:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. مراجعـة وتحديـث القوانيـن والتشريعات بما يواكب التطورات، ويزيـل الاختـلالات التشـريعية المعيقـة لتحقيق العدالـة، ويعالج الثغـرات القانونيـة التـي يتـم اسـتغلالها في ممارسـات الفساد بأنماطه وأشكاله المختلفة.	• عدد التشريعات والتعديلات التشريعية المطورة والمقرة وفقًا لدراسة تطوير المنظومة التشريعية. • إقرار رؤية تطوير المنظومة التشريعية • إقـرار التعديـلات الجديـدة في قانون هيئة قضايا الدولة.	• مراجعـة النصـوص القانونية التي تنتقص من السـيادة الوطنية بفعـل التنـازلات غيـر المبـررة والتبعيـة والرضـوخ للضغوطات الخارجية عبر الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية. • إصلاح قانون هيئة قضايا الدولة بما يضمن إعطاءها وحدها الحق فـي التمثيـل القانوني في قضايـا الدولة، وبما يضمـن بناء كادر قانونـي مؤهل للدفاع عن قضايا الدولة وتوفير الإمكانات المادية اللازمـة والتمثيل الإجبـاري في منازعات الأراضـي لحماية أملاك الدولة باعتبار أن الدولة تملك من لا مالك له.
2. تبنـي إصلاحـات جوهريـة وجذرية في القواعد والموجهات الأساسية لتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة وتكريس قيم المسـاواة بين جميع فئات المجتمع.	• عـدد القوانيـن التـي تـم الانتهاء من اعتماد الإصلاحات المطلوبة.	• وضـع إطار لأهـم مجالات الإصلاحات المطلوبة على التشـريعات القائمة في ضوء مقترحات الجهات والخبراء القانونيين.
3. تطويـر البنـاء المؤسسـي وبنـاء أنظمـة المعلومـات القانونيـة، ورفـع قدرات الـكادر البشـري في مجال التشـريعات للجهات المعنية بالمنظومة القانونية.	• صـدور قـرار اعتمـاد تقرير اسـتكمال تطبيـق الهيكلـة للجهـات المعنيـة بالمنظومة القانونية	• مراجعة وتطوير البناء المؤسسـي وأنظمة المعلومات للمنظومة القانونية. • بنـاء القدرات للـكادر القانوني بما يمكنه من إنجـاز عملية التطوير والإصلاح المنشودة للمنظومة التشريعية. • تنفيذ برامج توعوية لرفع الوعي القانوني للمجتمع.

ج. سيادة القانون:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تطبيق مبدأ سيادة القانون في المؤسسات المختلفة بشكل واضح وشفاف يضمن المساواة والعدالة في جميع إجراءاتها.	• مؤشر سيادة القانون	• وضع خطة تنفيذية واعية لخطوات وإجراءات عامة تضمن تقييم مستوى التزام مؤسسات الدولة بتطبيق القوانين النافذة وتكشف أي تجاوزات، وتحدد إجراءات وقواعد المحاسبة ونوع ومستوى العقوبات التي تتخذ بشأنها. • وضع ضوابط وإجراءات شفافة تكشف أولاً بأول حالات التجاوز للقوانين من قبل المسئول الأول في وحدة الخدمة العامة مهما كانت المبررات. • إصلاح وتطوير الآليات القضائية والقانونية والإدارية اللازمة لفرض التزام الإدارة بحكم وسيادة القانون فيما تباشره من أعمال واحترام التراتبية فيما تقترحه أو تصدره من تشريعات منظمة لعملها.
2. تمكين مؤسسات الدولة وعلى رأسها أجهزة العدالة والأمن من فرض سيادة القانون وفق رؤية واضحة وإجراءات تضمن رقابة مستوى التطبيق.	• مؤشر سيادة القانون	• إخضاع أعمال المؤسسات لعمليات تقييم مستمر يكشف عن حالات أي تجاوز أو تقصير لتطبيق مبدأ سيادة القانون على أي مستوى، ووضع آليات الدعم والمحاسبة.

سابعاً : محور الابتكار والإبداع والمعرفة والبحث العلمي

الغاية: أجيال مبتكرة ومبدعة تسعى للتنمية المعرفية، منتجة للمعرفة والتقنية تخدم مجتمعها، وتدعم تطور الدولة ونموها.

أ. الابتكار والإبداع والمعرفة:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. توسيع فرص المجتمع في الوصول للمعرفة.	• مؤشر المعرفة	• توسيع إدخال التقنية في التعليم بمختلف مستوياته. • تشجيع إنشاء منصات الإنتاج الفكري والمكاتب العامة الرقمية. • إطلاق مكتبة وطنية. • إطلاق مبادرة وطنية للترجمة وفقاً لأولويات التنمية.
2. إنشاء منظومة وطنية للإبداع والابتكار.	• مؤشر الإبداع والابتكار	• تطوير سياسات فعالة للإبداع والابتكار. • تطوير آليات مؤسسية رسمية ومجتمعية وطنية لاكتشاف ورعاية الموهوبين. • إنشاء جائزة سنوية للابتكارات والاختراعات المتميزة. • تشجيع إنشاء مدارس المبدعين برعاية متعددة حكومية وقطاع خاص. • إنشاء صندوق وطني مجتمعي (حكومي/ قطاع خاص/ المجتمع) لرعاية الموهوبين والنوابغ.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
3. تطوير تشريعات حماية الملكية الفكرية.	• عدد التشريعات المقرة	• استكمال وتطوير التشريعات اللازمة الخاصة بحماية الملكية الفكرية.
4. تشجيع الإنتاج المعرفي اليمني ونشره محلياً وخارجياً.	• مؤشر المخرجات التقنية والمعرفية	• تشجيع المبادرات المجتمعية للتحول الرقمي. • تشجيع الأفراد والمؤسسات لنشر إنتاجهم المعرفي. • تعزيز دور قطاع النشر غير الجامعي في دعم الإنتاج الفكري في المجالات المهنية غير الأكاديمية. • تطوير مبادرة وطنية لتوثيق وطباعة ونشر التراث اليمني. • تشجيع الاستثمار في مجال الإنتاج المعرفي اليمني ونشره.
5. رفع مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج القومي الإجمالي.	• نسبة مساهمة اقتصاد المعرفة	• إصدار تشريعات تشجع على الاستثمار في اقتصاد المعرفة. • تطوير منظومة التعليم لتعزيز مخرجات تواكب متطلبات سوق العمل في مجال اقتصاد المعرفة.
6. تطوير منظومة وطنية لإدارة المحتوى الرقمي الوطني.	• حجم المحتوى الرقمي الحكومي • حجم المحتوى الرقمي غير الحكومي	• إطلاق برنامج وطني لتطوير المحتوى الرقمي اليمني الحكومي. • تشجيع المساهمات الخاصة والمجتمعية في مجال المحتوى الرقمي.
7. رفع عدد براءات الاختراع المسجلة محلياً ودولياً.	• عدد براءات الاختراع ليمنيين المسجلة سنوياً محلياً ودولياً	• تطوير آليات مؤسسية حديثة في مجال تسجيل براءة الاختراع تسهل عملية التسجيل المحلي. • إنشاء حاضنات توفر الفرص للشباب المبدعين والمبتكرين وترعاهم بما يحقق نهضة علمية وتقنية في البلاد. • توفير ميزانيات مخصصة تنافسية سنوية من الحكومة لدعم تسجيل براءات الاختراع التي يمكن تسجيلها دولياً
8. تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجتمع.	• مؤشرات استخدام التقنية	• تطوير آليات تقييم وتشجيع استخدام التقنية في المجتمع عبر مسابقات وطنية • تشجيع الجامعات على تطوير أنظمة تقنية تطبيقية عبر مشروعات التخرج وفقاً لأولويات مدروسة وتوفيرها بأسعار تشجيعية للمجتمع والقطاع الخاص.

ب. البحث العلمي:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. إنشاء منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتكنولوجيا.	• صدور قرار باعتماد سياسة وطنية للبحث العلمي • صدور قرار بإنشاء صندوق البحث العلمي • عدد الأبحاث الممولة من صندوق دعم البحث العلمي • تدشين افتتاح المكتبة الوطنية • عدد المستفيدين من خدمات المكتبة الوطنية	• تطوير سياسة وطنية للبحث العلمي والتكنولوجي. • تعزيز البنية المؤسسية في مجال البحث العلمي. • تطوير وتحفيز القدرات البشرية في مجال البحث العلمي. • إطلاق صندوق وطني للبحث العلمي وربط الموازنة بالأداء والإنتاج العلمي. • استكمال إنشاء المكتبة الرقمية الكبرى لتساعد الباحثين على الحصول على أفضل المراجع والإصدارات العالمية الحديثة.
2. دعم وتشجيع البحث العلمي من خلال رفع حصة البحث العلمي من الناتج القومي وتكوين صناديق دعم البحث العلمي.	• حجم التمويلات المخصصة للبحث العلمي • قرار إنشاء المرصد • عدد قواعد البيانات المتاحة للباحثين • عدد البحوث المنجزة سنوياً	• إنشاء مرصد وطني للعلم والتكنولوجيا. • تسهيل الوصول لقواعد البيانات ومصادر المعرفة البحثية. • إطلاق برامج وطنية لتعزيز المنافسة في البحث العلمي. • إنشاء مجلس تنسيق بين مراكز الأبحاث الحكومية. • رعاية الشباب من الباحثين والمبتكرين والمبدعين. • إنشاء مؤسسات تهتم بدعم البحث العلمي والنشر والتوزيع للإنتاجات العلمية. • تعزيز دور الجامعات ومراكز الأبحاث وفقاً لخطة استراتيجية للبحث العلمي والإنتاج العلمي.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
3. توفير وتطوير البنية التحتية ذات العلاقة بالبحث العلمي.	• قـرار إصدار سياسـة المعايير الموحدة لإدارة مراكـز ومؤسسـات البحـث العلمي	• إصـدار سياسـة بمعاييـر موحـدة في مجـال إدارة وتقييـم مراكز ومؤسسات البحث العلمي.
4. التجسـير بين مخرجات مؤسسات البحث العلمي والتنمية.	• عـدد البحـوث التـي تـم اسـتخدامها وتطبيقها في القطاعات المختلفة	• إنشـاء وحـدة للتجسـير بين مخرجـات البحث العلمـي ومتطلبات التنمية.

ثامناً : محور التعليم

الغايـة: تعليـم ذو جـودة عالية لكافة أفـراد المجتمع، يقوم على إكسـاب المعـارف، والمهارات، وغرس القيم والأخلاقيات، ويلبي حاجات التنمية، ويواكب التقدم العلمي والتكنولوجي.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. توسـيع نطاق تغطيـة التعليم ما قبل الأساسـي وفـق منهج علمي متطور.	• معـدل النمو في حجم الملتحقين من الأطفال في التعليم ما قبل الأساسي (3-5) سنوات	• إتاحـة التعليم ما قبل الأساسـي لنطاق واسـع مـن الأطفال في الفئة 3-5 سنوات نهاية تنفيذ الرؤية. • تحسين نوعية وجودة التعليم قبل الأساسي.
2. تخفيض نسـبة الأمية في أوساط المجتمع إلى معدلات دنيا.	• نسبة الأمية بين السكان	• خفـض نسـبة الأمية في اليمـن إلى أقل مـن 10% نهاية تنفيذ الرؤية. • تحسـين نوعية البرامـج المقدمة في مراكز محـو الأمية الأبجدية والأساسية.
3. توفيـر تعليـم عـام بجـودة عالية (أساسـي وثانـوي) لجميـع الفئات العمرية المستهدفة.	• معدل الالتحاق في التعليم الأساسـي للفئة العمرية المستهدفة • المعـدل الفعلـي للالتحـاق بالتعليـم الثانوي • مؤشر جودة نظام التعليم	• تعميم التعليم الأساسي نهاية تنفيذ الرؤية. • رفع معدلات الالتحاق الفعلية بالتعليم الثانوي العام للفئة العمرية (15-17) سنة. • تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لكل فئات السكان. • تحسين وتجويد نوعية التعليم الأساسي والثانوي. • تطويـر مناهـج التعليم الأساسـي والثانوي وجعـل الطالب محور العملية التعليمية • تفعيل نظام التعليم الإلكتروني • توفير مرتبات المعلمين.
4. توسـيع خدمـات التعليـم الفنـي والتقنـي وتطويرهـا لاسـتقطاب خريجي التعليم الأساسي والثانوي بما يدعـم احتياجات سـوق العمل المتجددة.	• نسـبة الملتحقيـن بالتعليـم الفنـي والتقني • عـدد المناهج المطـورة وفقًا للمعايير الدولية • عـدد ورش العمل الجديـدة المتواكبة مع المناهج المعيارية الدولية • منظومـة تسـمح بالتحـاق طـلاب التعليـم الفنـي والتقنـي بمعاهـد وجامعـات متخصصـة حتـى درجـة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه • عـدد الطـلاب الخريجين مـن المعاهد الفنيـة والتقنيـة الملتحقيـن ببرامج مماثلـة بدرجـة البكالوريـوس والماجستير والدكتوراه	• التوسـع في التعليم الفني والتدريب المهني ليستوعب 40% من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي نهاية تنفيذ الرؤية. • تحقيـق تكافؤ الفرص أمام الراغبين فـي التعليم الفني والتقـني في مختلـف مراحل حياتهم الدراسية والعملية نهاية تنفيذ الرؤية. • تطوير نوعية وجودة التعليم الفني والتدريب المهني. • تحديـث وتطوير البرامج والمناهج وبرامج التدريب المسـتمر وفق متغيرات ومتطلبات سـوق العمل وإشـراك القطـاع الخاص في إعدادها. • تحسـين وتطوير المناهج والبرامج التطبيقية التقنية المتكاملة بما يحقق الجودة وفق المعايير العالمية. • تطويـر مسـار التعليـم الفني حتى مرحلـة الماجسـتير والدكتوراه وتوفير البنية التحتية وفق الضوابط العلمية.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
5. توفير خدمات التعليم العالي وفق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي بما يحقق متطلبات سوق العمل.	• نسبة الإلتحاق بالتعليم العالي • فجوة الالتحاق بين الذكور والإناث في التعليم العالي • اعتماد الجامعات الحكومية من مؤسسات ضمان جودة التعليم كل سبعة أعوام. • وجود خمس جامعات يمنية بين أفضل 700 جامعة عالمية	• زيادة نسبة الالتحاق في التعليم العالي من الفئة العمرية (19-23). • تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم العالي بين الذكور والإناث والحضر والريف. • تعزيز كفاءة وكفاية إدارة وتمويل قطاع التعليم العالي في تقديم الخدمة التعليمية. • تحسين نوعية التعليم العالي ومؤسساته. • تأسيس نظام وطني موحد للتطوير القائم على المدرسة بمشاركة مجتمعية، يعتمد على معايير ومؤشرات الجودة والاعتماد المدرسي
6. تعزيز كفاءة إدارة وتمويل التعليم وإعادة هندسته لمواكبة متطلبات سوق العمل.	• نسبة المساهمة الذاتية لتمويل الجامعات الحكومية • معدل استيعاب سوق العمل لمخرجات التعليم	• إعادة هندسة التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية.
7. تطوير برامج التأهيل والإعداد القَبلي للمعلمين لتستجيب لحاجات التعليم العام.	• عدد برامج تأهيل المعلمين المستمرة • عدد المعلمين الملتحقين ببرامج التعليم المستمر • صدور قرار بآلية التنسيق وخطة الاحتياجات من المخرجات كل ثلاث سنوات. • عدد الخريجات من المربيات في رياض الأطفال من الجامعات اليمنية	• تحديث برامج الإعداد والتأهيل في كليات التربية لتكون مستجيبة للكفايات المطلوبة للمعلمين في مختلف حلقات ومراحل التعليم العام (مربي أطفال، مربي صف، معلم مجال، معلم متخصص). • تطوير أطر للتنسيق بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسات إعداد المعلمين؛ بما يسهم في إعداد المعلمين كماً ونوعاً وفق حاجات التعليم الأساسي والثانوي والطفولة المبكرة. • التوسع في افتتاح أقسام مربيات الأطفال في الجامعات الحكومية. • تحديث وتكييف القوانين بما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص والمواطنة المتساوية وبما يتفق والاحتياجات التعليمية والمعايير الدولية، على أن يراعى في مشاريع القوانين الجديدة جودة المدخلات والعمليات والمخرجات وبما يرقى بمستوى الإنسان اليمني. • تطوير النظام المالي في اتجاه نظام إعداد واعتماد وصرف نفقات التعليم الحكومية وفق البرامج بما يسهل من عملية المتابعة والتنفيذ.
8.استكمال وتطوير البنية التحتية والتقنية للتعليم بأنواعه.	• نسبة النمو في التجهيزات المؤسسية • عدد المعامل في المدارس والمعاهد والجامعات • عدد الشبكات التعليمية التقنية	• استكمال مشاريع المباني المتعثرة وصيانة المباني الحالية والتوسع في المباني وتوفير الأثاث والتجهيزات. • توفير البنية التقنية: الربط الشبكي وأجهزة تقنية المعلومات والاتصال داخل المؤسسات التعليمية وبين المؤسسات العلمية والبحثية المحلية مع المؤسسات التعليمية والبحثية الدولية. • وضع برنامج شامل لمعالجة الأضرار (للمدارس المتضررة جزئياً) وإعادة الإعمار (للمدارس المهدمة كلياً) من خلال حصر الأضرار وفقاً لقاعدة بيانات متكاملة يتم تحديثها أولاً بأول، وإعداد الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإعمار بناءً على نتائج ومؤشرات الحصر.
9. تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين والمبدعين من الحصول على خدمات تعليمية تتواءم وقدراتهم وتضمن مشاركتهم في نماء المجتمع وتطويره.	• عدد المؤسسات التي تستوعب متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة	• تسهيل سبل التحاق الإناث وأبناء الريف وذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين وأبناء ذوي الدخل المحدود والفئات المحرومة في التعليم الأساسي والثانوي.

تاسعاً: محور الصحة

الغايــة: نظـام صحـي حديث يلبـي ويتفاعل مـع احتياجات المجتمـع، مبني علـى المسـؤولية الفردية والجماعية، يدعم تحقيق تنمية مستدامة.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تطويـر نظـم وآليـات الإدارة والتنسـيق للخدمـات الصحيـة ورقابة فاعليتها وجودتها على كافة المسـتويات، وتحفيـز المشـاركة المجتمعية في الإدارة والمراقبة.	• مؤشر كفاءة أداء القطاع الصحي	• تعزيـز دور وزارة الصحـة العامة في إدارة النظـام الصحي، وآليات المتابعة والإشـراف ومراجعة وتطوير تشـريعات وهيكلية الوزارة والمؤسسات الصحية. • تطوير مستوى تطبيق اللامركزية في النظام الصحي. • تفعيـل وتنظيم مشـاركة المجتمـع والقطاعات الأخـرى في دعم وتقديـم وإدارة الخدمـات الصحيـة، وضبـط مواردهـا بما يحقق تحسـين الخدمات الصحية وتحفيز الـكادر الطبي والفني بالمرافق الصحية. • تنسـيق مدخـلات عمـل المنظمات والهيئـات الدوليـة والمحلية الداعمـة للقطاع الصحي بما يكفل تحقيق الاسـتفادة المثلى من أوجه الدعم في تحسين الخدمات الصحية بما في ذلك دعم البنية التحتية. • تطويـر نظـام خارطـة البنيـة التحتيـة للمرافق الصحيـة وتطبيق المعايير الوطنية النمطية لإنشـاء وتجهيز وتشـغيل المرافق وفق معايير تراعي العدالة في التوزيع للخدمات. • تأسـيس نظام لقواعد وضوابط الاختيار والتعيين لشـغل وظائف الإدارة الصحية على مستوى كافة المرافق الصحية.
2. توسـيع وتعزيز الخدمـات الصحية لجميـع المواطنين ودعـم خدمات الطـوارئ بمـا يسـتوعب طبيعـة وظروف المرحلة ومستجداتها.	• معدل تشـغيل المؤسسـات الصحية الحكومة. • معـدل النمو في أعداد المسـتفيدين مـن خدمـات المؤسسـات الصحيـة الحكومية • عـدد مراكـز وأجهـزة غسـيل الكلـى الجديدة سنوياً • معـدل نمـو عـدد المتطوعيـن فـي الخدمـات الصحيـة فـي المرافـق الحكومية في الريف. • معـدل النمـو في الإنفـاق الحكومي على قطاع الصحة العامة. • عدد المراكز المتخصصة في الأمراض المعدية والأوبئة (السـل، السـرطان، الكبد، الكولييرا...إلخ)	• تفعيـل المستشـفيات الريفيـة لتقديم خدمات مباشـرة لسـكان الريـف وهـم غالبيـة الشـعب اليمنـي علـى أن تشـمل خدمات تشخيصية وعلاجية وجراحية. • تعزيز اسـتمرار المستشـفيات المركزية ومستشفيات المحافظات بتقديـم خدماتها لسـكان الحضر (المدن) مواكبة الزيادة السـكانية الكبيرة. • الاهتمام بالجرحى والمعاقين وأسر الشهداء والمرابطين. • التوسـع فـي مراكز الغسـيل الكلوي وزيـادة القدرة الاسـتيعابية للمراكـز الموجـودة والاهتمـام بمراكز معالجة السـرطان (الأورام) والعمل على عدم انقطاع الأدوية الضرورية لمرضى السرطان. • تعزيز خدمات الطوارئ والإسـعاف والتوسع فيها وتوفير سيارات إسعاف جديدة بدل التي خرجت عن الخدمة. • إيجـاد حلول إبداعية لسـد العجـز في التغطية للسـكان بالخدمات الصحية وذلك بتشـجيع مبـادرات متطوعي المجتمع والإشـراف عليهم لضمان نجاح هذه المبادرة. • إعادة تأهيل وتشـغيل ما تسـبب العدوان في خروجه عن الخدمة من المرافق الصحية. • العمـل علـى رفع موازنـة وزارة الصحـة العامة والسـكان بصورة متدرجة تتناسب مع توسع الخدمات.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
3. تعزيـز خدمـات الرعايـة الصحيـة الأوليـة، ومكافحـة الأمـراض والترصـد الوبائي، والمحافظة على مسـتوىً عالٍ من تحصين الأطفال والأمهات للوقاية من حدوث أوبئة بالأمـراض الخاضعـة للتحصيـن والحـد مـن تفاقم مشـكلة سـوء التغذية.	• معـدلات انتشـار الأوبئـة التـي تـم مكافحتها بين السكان • معدل انتشار سوء التغذية بين السكان • عدد حالات السرطان المسجلة سنويًا	• إنشـاء مختبرات وطنية لفحص ورقابة اللقاحات المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج. • وضـع الخطـط اللازمة لتلبية الحاجـة الصحية بمخيمـات النازحين وحالات الطوارئ أينما وجدت. • التنسـيق مع المنظمات الدولية لتوسيع مجالات الدعم في نظام التغذية. • إصدار قانون صندوق مكافحة السرطان. • تنفيذ برامج الترصد الوبائي. • إصـدار قانـون للهيئـة العليا للرقابـة على الأدوية والمسـتلزمات الطبية ينص على استقلاليتها وينظم عملها.
4. تحقيـق كفايـة وكفـاءة الـكادر العامل في القطاع الصحي وتنميته وتنظيم مهنه.	• صدور قانون الخدمة الريفية • معدل الزيادة في أعداد الكادر الصحي في الريف والمناطق المحرومة • نسـبة النمـو فـي أعـداد النسـاء الملتحقـات بالوظائـف الطبيـة الحكومية. • عـدد الكفـاءات مـن الأطبـاء والكادر الصحـي المؤهل بنسـبة 100% في اليمن • عدد البحوث الطبية المنتجة في مراكز بحثية وجامعات يمنية	• إصـدار قانـون الخدمة الريفية وتطبيقه لما له مـن أهمية للتوزيع العادل للكوادر الطبية في المناطق المحرومة. • الاهتمـام بالتدريب والتأهيـل العالي والمتوسـط المحلي للكوادر الطبيـة والصحية لتطوير قدراتهم ومهاراتهم ودعم المؤسسـات والبرامـج التدريبية وتعزيـز برنامج البورد اليمني كشـهادة وطنية وتشجيع التحاق خريجي كليات الطب البشري به. • تشـجيع ودعم البحوث والدراسات الصحية، وتحفيز الكادر البحثي، والاستفادة منها في تحسين الخدمات والرعاية الصحية. • التصنيـف الواضـح للمهـن الصحيـة والطبيـة وإعـادة الوصـف الوظيفـي، وتقييـم الأداء للعامليـن فـي المؤسسـات الصحيـة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب. • دراسة الوضع الوظيفي المزدوج لممارسي المهن الطبية والصحية بين القطاعين العام والخاص ووضع الحلول له.
5. تشـجيع الاسـتثمار فـي القطـاع الصحي، وصناعة الـدواء بما يدعم توفـر الخدمـات الصحيـة والأدوية للمواطنيـن بمسـتويات كافيـة وجودة تحقق رضى المواطنين.	• نسبة التغطية من الأدوية والمنتجات الطبية المنتجة محلياً • عـدد مصانـع الأدويـة واللقاحـات والمنتجـات الطبية الجديدة المنشـأة سنويًا • عـدد المستشـفيات والمراكـز الطبية الكبيرة المتخصصـة التي تم افتتاحها بالشراكة مع مستثمرين خارجيين	• الرقابـة علـى اسـتيراد الأدويـة وتصنيفهـا محليـاً والتعامـل بها والإعلان عنها. • مراقبة وتقنين الاسـتثمار في القطـاع الصحي في مجال معالجة الأمراض التي يذهب القادرون من المرضى لعلاجها بالخارج. • تشـجيع الاسـتثمار في الصناعات الدوائية والمسـتلزمات الطبية والصحيـة والمعدات وضمـان توفير الأدوية الأساسـية والفعالة والمأمونة وذات الجودة وضبط أسعارها ومنع الاحتكار. • دعم وتشـجيع الاكتفاء الذاتي الدوائي وتشـجيع التسويق المحلي والخارجـي للأدويـة اليمنية وتشـجيع توفير المواد الخـام للأدوية محليًا. • تشـجيع التصنيع الطبي (اللقاحات والأجهزة الطبية) وقطع غيارها وصيانتها محليًا دون الحاجة للخارج. • تشجيع تصنيع الوسائل التشخيصية والمستلزمات المختبرية دون الحاجة لإرسال العينات للفحص بالخارج.
6. تطويـر وتعزيز دور النظام الوطني للمعلومـات الصحيـة واعتمـاد الأسـاليب والتطبيقـات الحديثـة لإدارة المعلومـات علـى مسـتوى المؤسسات والمرافق الصحية بما يعزز من إدارة النظام الصحي.	• حجـم البيانـات المتبادلـة فـي نظام المعلومات الشبكي الحكومي • مسـتوى إدخـال الأتمتـة فـي المؤسسات الصحية سنويًا • إصدار قرار باعتماد دليل إعداد البيانات الصحية الموحد • عـدد التقاريـر الصـادرة سـنوياً وفقًا لدليل إعـداد البيانات الصحية الوطني الموحد	• تطوير نظام معلوماتي شبكي لأتمتة الوزارة والجهات المعنية. • تطويـر نظـام أتمتـة أنشـطة وخدمـات المستشـفيات والمراكز ووحدات الخدمات الصحية الحكومية المختلفة. • تعميم أتمتة المؤسسات الصحية الخاصة والأهلية لأعمالها. • توحيـد المؤشـرات والتقاريـر المعلوماتيـة الصحيـة على مختلف مسـتويات النظام الصحـي وتعميمها والاسـتفادة القصوى من دعم المانحين والاسترشاد بمنهجية المنظمات الإقليمية والدولية في مجال نظم المعلومـات الصحية (دليل إعداد البيانات الصحية الموحد).
7. العمـل علـى تعميـم تطبيق نظم التأمين الصحي لجميع السكان.	• عدد تشريعات التأمين الصحي المقرة • معـدل النمـو فـي عـدد الأفـراد المسـجلين فـي التأميـن الصحـي الإلزامي في مختلف القطاعات	• تطويـر تشـريعات التأميـن الصحـي المختلفة اللازمـة لبناء نظام تأمين صحي حديث ومتكامل.

عاشـراً: محــور البيئة

الغاية: بيئة محمية يجري استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها مورداً وطنياً مهماً.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. توفيـر المقومـات التشـريعية والمؤسسية اللازمة لإدارة الموارد البيئيـة وحمايتهـا واسـتثمارها وفقًا لأسـس التنمية المسـتدامة وتوجهات التنمية الخضراء.	• عـدد التشـريعات البيئيـة الجديـدة والمطورة المقرة • نسـبة الإنجاز في التطوير المؤسسي لهيئة حماية البيئة وفروعها. • قرار إنشاء نظام وطني للرصد والإنذار البيئي • حجم الدعم الدولي في مجال البيئة • عـدد المشـروعات المرخصـة التي تم إعداد دراسة تقييم أثر بيئي لها • اعتمـاد التقريـر الوطنـي لرصـد الآثار البيئية التي خلفتها الحرب. • عدد المشـروعات المنتجة في التنمية الخضراء.	• تطويـر التشـريعات والقدرات المؤسسـية اللازمـة للهيئة العامة لحماية البيئة لأداء دورها في صون حماية البيئة وتوازنها الطبيعي وتنميتها واستدامة مواردها الطبيعية وتنوعها الحيوي. • تطوير نظام وطني للرصد والإنذار المبكر في مجال البيئة. • إطلاق حزمة مشروعات في مجال التنمية الخضراء. • تعزيـز المشـاركة المجتمعيـة في الحفاظ على البيئـة وتفعيل دور المجتمعـات المحليـة في حمايـة وصون وتنميـة مواردها البيئية باعتبارها موارد طبيعية لها. • تعزيـز العلاقـات مع الأطراف الخارجية مـن دول ومنظمات تعنى بحماية البيئة والاسـتفادة من خبراتها ودعمهـا في تحقيق حماية وتنمية للموارد البيئية اليمنية. • وضع سياسات فعالة لتقييم الأثر البيئي لأي مشروع قبل إنشائه. • إعـداد تقييـم للأضرار التي لحقـت بالبيئة اليمنيـة نتيجة العدوان والحصار ووضع المعالجات المناسبة لذلك.
2. تحقيـق اسـتثمار فعـال للمـوارد البيئيـة الغزيـرة والمتنوعـة التـي تتميز بها اليمن.	• صـدور قرار اعتمـاد وثيقة السياسـة الوطنيـة لحمايـة واسـتثمار وتنميـة الموارد البيئية. • عدد المحميات التي تم تطويرها • عدد المشـروعات الاستثمارية للقطاع الخاص في مجال الموارد البيئية • عـدد القرى والأحيـاء المنتجة التي تم تطويرها وتبني مشـروعات تسـتثمر مواردهـا البيئيـة وتنميهـا لخدمـة التنمية المحلية.	• وضع سياسة وطنية لحماية واستثمار وتنمية الموارد البيئية. • تطوير المحميات باتجاه اسـتثمارها وتنميتها وفقًا لأسس التنمية المستدامة. • تشـجيع القطاع الخاص والمغتربين والمسـتثمرين الخارجيين على الانتفاع من الموارد البيئية (الطبيعية والبحرية) واسـتثمارها وفقًا لضوابط تدعم حماية البيئة والحفاظ عليها وتنميتها. • تشجيع المجتمعات المحلية على تبني مشروعات تستثمر مواردها البيئية وتنميها لخدمة التنمية المحلية.
3. توفيـر بنية تحتية لإدارة المخلفات ومعالجتها وتدويرها اقتصادياً.	• نسـبة المخلفـات المعالجـة والمعـاد تدويرها	• الاسـتفادة مـن التكنولوجيـا الصناعيـة لإعـادة تدويـر المخلفات وتحويلها لجزء أساسي من التنمية.
4. توفيـر خدمات مياه وصرف صحي تواكـب الاحتياجـات المتزايـدة للسكان.	• نسـبة التغطيـة للسـكان مـن ميـاه الشرب الآمنة • معـدل النمـو فـي شـبكات الصرف الصحي	• تبنـى حزمـة مـن برامج توفيـر المياه وتوسـيع شـبكات الصرف الصحي وفقًا لمصادر تمويل متنوعة.

الحادي عشر: محور الدفاع والأمن

الغاية: جيش وطني قوي مبني على أسس حديثة ومعايير وطنية، يكون ملكاً للشعب يحمي الوطن وسيادته واستقلاله، ومؤسسات أمنية حديثة تقدم خدمات أمن فعالة تصون الحقوق والحريات وتحمي المواطن وتوفر المناخ اللازم للاستقرار والتنمية.

أ. الدفاع

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. بنـاء جيـش وطنـي علـى أسـس ومعاييـر علمية حديثـة، ذو عقيدة عسـكرية ولاؤهـا للـه والوطـن، قـادرٌ على حماية السـيادة الوطنية والدفاع عن استقلالها.	• نسـبة الإنجـاز مـن عملية إعـادة بناء الجيش. • نسـبة الإنجـاز فـي تطويـر المناهـج العسكرية على أسس حديثة.	• بنـاء وتنظيـم القوات المسـلحة على أسـس حديثـة بحيث تكون مؤسسة وطنية مستقلة ومحايدة. • اعتماد مناهج البحث العلمي والمعرفي الحديثة في تأهيل وتعليم منتسـبي القـوات المسـلحة والأمـن والمخابـرات فـي المعاهد والكليات التابعة لهم.
2. وضـع التشـريعات المناسـبة لمواكبة بناء وحماية الدولة وضمان قوة واسـتقلالية الجيـش وتحييده من الصراعات السياسية.	• عدد التشـريعات العسـكرية المطورة والجديدة التي تم إقرارها.	• تطوير التشـريعات الحالية للقوات المسـلحة والأمـن والمخابرات وتنفيذ توصيـات مخرجات الحوار الوطني من تشـريعات لتواكب بناء الدولة.
3. تطويـر القـدرات البشـرية والمؤسسـية والفنية للجيش على كل المسـتويات لضمـان جاهزيته وإسهامه في التنمية.	• معدل الجهوزية العسكرية. • نسـبة المرافق والمنشـآت العسكرية المعاد بناؤها ممـا دمرته الحرب، من قبل الجيش وإمكاناته المتاحة. • معـدل النمو في المـوارد الاقتصادية الذاتية للجيش.	• تأهيـل وتدريـب الجيش وفق أرقى الأسـاليب ليكون قـادراً على حماية الوطن وردع كل من يجاول المساس بأمنه واستقراره. • تدريب الجيش وتأهيله في مجالات التنمية والتعمير. • إعادة إعمار ما دمرته الحرب من البنى التحتية للجيش والأمن.

ب. الخدمات الأمنية:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. تطويـر أجهـزة الأمـن والشـرطة، واسـتكمال منظومـة التشـريعات المتعلقـة بعملهـا وتنميـة قدرات العاملين فيها، وضمان شـموليتها وجودة خدماتها.	• مؤشر سيادة القانون. • عدد البرامج المشتركة بين مؤسسات الأمن والشرطة والمواطنين	• تنفيذ برنامج وطني لتطوير وهيكلة الأجهزة الأمنية بما يعزز سيادة القانون. • تعزيـز مبدأ احترام القانـون والالتزام به من قبـل الأجهزة الأمنية ليكون أداؤهم أنموذجاً يحتذى به من قبل المواطنين. • إطلاق برنامج وطني لتوسـيع وتحسـين خدمات الأمن والشرطة لتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على السكينة العامة. • تعزيز الثقة بين مؤسسات الأمن والشرطة والمواطن. • تطويـر نظام الهجرة والجـوازات وفق معايير تراعي الأمن القومي لليمن. • وضع آلية تنسـيقية مشـتركة بين أجهزة الأمن المختلفة لتتكامل أدوارها. • اسـتكمال إنشاء وحدات تابعة لأقسام الشرطة لحماية أمن النساء ومنـع العنف وبخاصة العنف على أسـاس النـوع الاجتماعي على مستوى المحافظات. • تنفيـذ آلية الرصد والإبلاغ في الهيئات والوحدات المعنية بالحماية للأشخاص المتضررين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. • تحسين خدمات السير والدفاع المدني.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
2. تطبيـق نظـام السـجل المدنـي، واعتمـاد الرقـم الوطنـي في كافة إجـراءات المعامـلات، وفـق خطة مزمنـة تهـدف إلـى توفيـر قاعدة بيانات وطنية موحدة.	• نسـبة المواطنيـن المسـجلين فـي النظام الجديد للسـجل المدني والذين منحت لهم بطاقة جديدة.	• وضع وإقرار خطة متدرجة لإنشاء السجل المدني والرقم الوطني.
3. تطبيـق معاييـر معلنـة وشـفافة للتعييـن فـي الأعمـال والمناصب الأمنية والشـرطية على المستوى المركزي والمحلي.	• عـدد المعينين وفقًا لمعاييـر التعيين الجديدة.	• إعداد استراتيجية لاختيار الكوادر الأمنية.
4. تطويـر نظـام معيـاري لمراقبـة ومتابعـة وتقييـم أداء أجهزة الأمن والشرطة ومنتسبيها.	• إقـرار النظـام المعيـاري للمراقبـة والتقييم لأجهزة الأمن والشرطة. • عـدد تقاريـر التقييـم لأداء الأجهـزة الأمنية وفقًا للمعايير المحددة.	• إعـداد نظام معياري لمراقبـة ومتابعة وتقييم أداء الأجهزة الأمنية ومنتسبيها.

الثاني عشر: محور السياسـة الخارجية والأمن القومي

الغايـة: منظومة أمن قومي تحمي مصالح اليمن وتضمن سـيادة واسـتقلال قـراره، في ظل علاقات خارجيـة فعالـة، تخدم المصالح العليا للوطـن، وتقوم على مبادئ التكافؤ والاحتـرام المتبادل والمصالح المشتركة.

أ. السياسة الخارجية:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. الارتقـاء بصنـع وإدارة السياسـة الخارجيـة للجمهوريـة اليمنية وفق آليات مؤسسـية فعالـة بما يخدم المصلحة الوطنية العليا.	• صـدور قـرار بإنشـاء مجلـس قومي للسياسة الخارجية. • صـدور قـرار باعتمـاد اسـتراتيجية للعلاقات الخارجية. • عـدد التمويـلات والاسـتثمارات التـي تدفقـت للبلد عبر تنسـيق من السفارات اليمنية.	• تفعيـل وتعزيز دور الدبلوماسـية اليمنية فـي مواجهة العزلة على اليمن. • وضع اسـتراتيجية للعلاقات الخارجية وآلية تحافظ على عزة وكرامة وحقوق الإنسان اليمني في دول المهجر أو غيرها. • تطويـر عمـل السـفارات علـى جـذب التمويـلات لإعـادة الإعمار والتنمية والتصدير.
2. تطوير وتعزيز علاقـات الجمهورية اليمنية دولياً وإقليمياً بحيث تقوم علـى المصالح المشـتركة والعمل على توفير سبل حمايتها.	• إقرار آلية التمثيل الدبلوماسي. • تقارير التقييم للعلاقات الخارجية.	• تطوير آلية فعالة للتمثيل الدبلوماسـي لليمن تقوم على المصالح المشتركة والعمل على توفير سبل حمايتها.
3. رعايـة المواطن اليمنـي وحقوقه ومصالحه فـي دول المهجر وتعزيز ارتباطه وانتمائه الوطني وتحصينه مـن العوامـل والمؤثـرات الفكرية الضارة.	• عـدد الحـالات التـي تـم معالجتهـا للمواطنين. • عـدد المشـروعات التـي مولهـا المغتربون في الداخل. • حجم تحويلات المغتربين. • عـدد البرامـج الإعلاميـة الموجهـة للمغتربين.	• تطوير آلية تنسيق وإدارة خدمات للمغتربين اليمنيين في الخارج. • بناء وتطبيق نظام معلومات للمغتربين. • إنشاء مؤسسة إعلامية للمغتربين تعنى بتوعية وتثقيف المغتربين وأبنائهـم في المهجر للحد من المؤثـرات الفكرية الضارة وربطهم بوطنهم.

ب. الأمن القومي:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	أهم المبادرات
1. وضع استراتيجية للأمن القومي تعمل على رعاية مصالح اليمن العليا في الداخل والخارج، وتعزز مفهوم الشراكة الاستراتيجية والتفاعل الإيجابي مع كافة المنظمات المحلية والدولية وتسخيرها في خدمة هذا الغرض.	• إقرار استراتيجية الأمن القومي. • عـدد مراكـز الدراسـات الاسـتراتيجية المنشاة • عدد خطط الطوارئ المقرة. • قرار إنشاء نظام وطني للرصد والإنذار المبكر للكوارث والأزمات.	• إعداد وتنفيذ استراتيجية للأمن القومي اليمني. • إنشـاء مراكز دراسـات استراتيجية لدراسـة وتحليل الوضع المحلي والإقليمي والدولي وتداعياتها على الأمن القومي وتطوير الخطط اللازمـة لحمايـة الأمن القومي وتأمين الأمن الإنسـاني والغذائي والمائي. • إقـرار الاسـتراتيجيات والسياسـات العامـة لمواجهـة التهديـدات الخارجية، والتحديات الداخلية، وإنشـاء نظام وطني للرصد والإنذار المبكر وإدارة الكوارث والأزمات وتحديد مصادر الأخطار على الأمن القومي.
2. ربط الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجمهورية اليمنية وجزره وسواحله وثرواته بالتنمية والمصالح القومية.	• عـدد المدن والمناطق السـاحلية التي تم تخطيطها وتأهيلها. • عـدد الدراسـات الاقتصاديـة المنجزة تطوير الخدمات البحرية • عدد المشاريع السـاحلية الاستراتيجية المنفذة مع شركاء دوليين.	• الشـروع في تخطيط مـدن ومجمعات صناعية وتجارية وسـياحية على السواحل وباب المندب والجزر اليمنية. • إعداد الدراسات اللازمة لتطوير الخدمات البحرية المحلية والدولية. • إعداد المشـاريع اللازمة للاسـتفادة من الموقع البحـري والموارد البحرية المتاحة لليمن.
3. تطـوير وتـأميـن البـنـى التحتية للمرافق الحيوية والقومية.	• إصدار سياسة تأمين المرافق الحيوية • عـدد الـكادر المؤهل بـالإدارة الأمنية للمرافق الحيوية القومية • عـدد التطبيقات التقنية المسـتخدمة في تأمين المرافق الحيوية	• تطوير سياسات ومعايير فعالة لتأمين المرافق الحيوية القومية. • تطوير القدرات البشـرية المعنية بـالإدارة الأمنية للمرافق الحيوية القومية. • اسـتخدام التقنيـات الملائمـة لتعزيز تأمين وحمايـة البنى التحتية للمرافق الحيوية القومية.
4. إعـداد رؤيـة وطـنـيـة لمكافحة واجـتـثـاث الـفـكـر التكفيري المنتج لـلإرهـاب الـدخـيـل عـلـى المجتمع اليمني لما يمثله من خطر على الأمن القومي للبلاد.	• إقرار وثيقة الرؤية	• وضـع رؤيـة وطنيـة لمكافحـة واجتثاث الفكـر التكفيـري المنتج للإرهاب الدخيل على المجتمع اليمني. • العمل على تجفيف منابع البيئة الحاضنة والمنشئة والداعمة للفكر التكفيري بأنماط متعددة. • دعم السياسـة الخارجية اليمنية للعمل على تحقيق عدالة القوانين والمواثيـق الدوليـة وعـدم توظيفها أو تسـخيرها لبعـض الدول المهيمنة على القرار.

القسم الثالث

تنفيذ الرؤيـــة

أ. إدارة عمليات تنفيذ الرؤية:

لضمـان اتسـاق وكفـاءة وفاعليـة إدارة تنفيـذ الرؤية يتم وضـع آلية تنفيذيـة للرؤية يصدر بها قـرار من رئيس الجمهورية (المجلس السياسي الأعلى) تحدد مختلف الأسس والقواعد والأدوار والمسؤوليات والمهام وفقًا للمعاييـر الدوليـة لإدارة الـرؤى الوطنيـة، على أن تتضمـن الرقابـة والمتابعة والتقييم, وبحيث تشـمل الأطر المؤسسية المعنية بالتنفيذ كالتالي:

1. **رئيـس الجمهورية (المجلس السياسـي الأعلـى):** وهو الراعي الرئيـس للرؤية والمعنـي باعتماد الخطط الاستراتيجية المرحلية، والموازنات، وتقارير المتابعة والتقييم المتعلقة بالرؤية، ويتبعه:
   - أ. **الفريـق الاستشـاري:** يشـكل فريق استشـاري مـن مجموعة مـن الخبـراء يتبع رئيـس الجمهورية (المجلس السياسـي الأعلى) وتحت إشـرافه، يتولى تقديم الاستشـارات ودراسة وتحليل تقارير المتابعة والتقييم، والوثائق ذات العلاقة، وتقديم التوصيات المناسبة لرئيس الجمهورية (المجلس السياسـي الأعلـى) ومتابعـة الإجراءات التي تتخذ بشـأن الرؤية على أن يتلقى نسـخ من التقارير والمعلومات التي يحتاجها لتقديم استشـاراته من مختلف المسـتويات المعنية بالتنفيذ والمتابعة والرقابة والتقييم.
   - ب. **فريق المصالحة الوطنية الشـاملة والحل السياسـي:** يتبع رئيس الجمهورية (المجلس السياسي الأعلى) نظرًا لخصوصية مهامه، ويعنى بمختلف الجوانب المتعلقة بتنفيذ أهداف وأنشـطة محور المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي.
   - ج. **الوحدة الفنية للمتابعة والتقييم:** تتبع مكتب رئاسة الجمهورية، وتشكل من الدوائر المختصة في مكتب رئاسة الجمهورية والجهات ذات العلاقة وتعنى بالمتابعة والتقييم لتنفيذ الرؤية الوطنية.

2. **اللجنة الحكومية العليا لتسـيير الرؤية:** وتمثل الإطار الإشـرافي الأعلى في المسـتوى الحكومي لإدارة تنفيـذ الرؤية، وتكون برئاسـة رئيـس مجلس الوزراء، وعضوية نواب رئيس مجلس الـوزراء، وعدد من الوزراء المعنيين، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والأحزاب والمجتمع المدني والمرأة، وأمين عام مجلس الوزراء، ورئيس المكتب التنفيذي للرؤية.

3. **اللجان القطاعية الوزارية:** هي اللجان المنبثقة عن مجلس الوزراء، تتولى القيام بأدوار إشرافية وتنسيقية في إطار تنفيذ الرؤية، وفقًا لما تحدده الآلية التنفيذية للرؤية.

4. **المكتـب التنفيـذي لإدارة الرؤية:** وهو الجهاز الفنـي لإدارة عملية تنفيذ الرؤية فـي الحكومة، يعمل تحت إشـراف اللجنـة الحكومية العليا لتسـيير الرؤية، ويشـكل من مجموعة مـن الكفاءات الإداريـة وفقاً لمعايير دقيقة بالاختيار وبالانتداب من مختلف الوزارات والجهات ذات العلاقة.

5. **الوحدات التنفيذية في السـلطات والهيئات والأجهزة العليا:** تشـكل من المسـؤولين والمختصين بالجهة وتحت إشراف رئيس الجهة، وتعنى بعملية التخطيط والتنفيذ فيما يخص الجهة في إطار الرؤية.
6. **الوحدات التنفيذية للرؤية على مستوى الجهات:** تشكل من المسؤولين والمختصين بالجهة وتحت إشراف رئيس الجهة، وتعنى بعملية التخطيط والتنفيذ فيما يخص الجهة في إطار الرؤية.

7. **وحدة التنسيق بوزارة الإدارة المحلية:** تشكل من المسؤولين والمختصين داخل الوزارة تحت إشراف الوزير لإدارة وتوجيه وتنسيق عمليات التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي.

ب. آلية المتابعة والتقييم:

تعطـي الرؤية الوطنيـة لبناء الدولـة اليمنية الحديثة اهتمامًا كبيرًا بإيجاد آلية نوعية وفعالة فـي متابعة وتقييم مسـار العمل لتنفيذها، لـذا سـتكون هنـاك أكثر مـن آلية فـي هذا الجانـب تبـدأ مـن إيجاد وحـدة فنيـة للمتابعة والتقييم تتبع مكتب رئاسـة الجمهورية مرورًا بتفعيل أدوار الجهات المعنية بالرقابة لتحقيق رقابـة خارجية مسـتقلة، وتَتَبُع ودراسـة نتائج وآثـار التنفيـذ ومعرفـة اتجاهات الـرأي العام حـول مدى رضى المجتمع عمـا حققته الرؤية الوطنيـة، وهـو مـا سيسـند جـزء منـه إلى المجتمع المدني والإعلام ومراكز الدراسات.

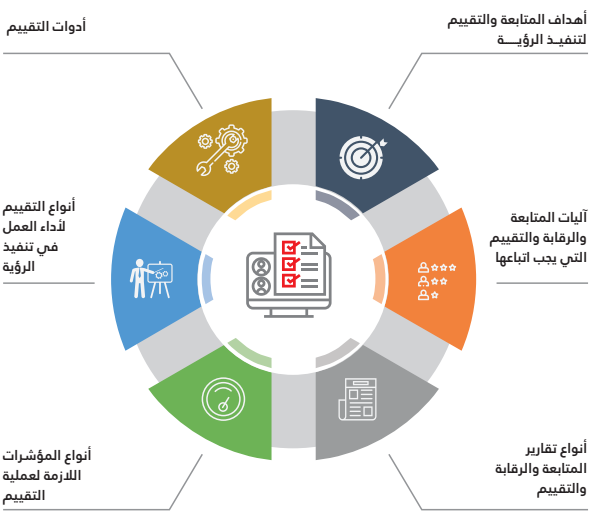

1. أهداف المتابعة والتقييم لتنفيذ الرؤية:

2. آليات المتابعة والرقابة والتقييم التي يجب اتباعها:

أ. تكوين وحدة فنية تتبع مكتب رئاسة الجمهورية بحيث تتولى الآتي:

- ضمـان اتسـاق الخطـط التنفيذية علـى مسـتوى القطاعات والفرق المؤسسـية مـع الرؤية والغايات والأهداف الاستراتيجية للرؤية.
- تطبيق نظام إلكتروني متكامل لبيانات الرؤية واستخدامه في المتابعة والرقابة والتقييم.
- مراجعة وتحليل البيانات والمؤشرات والتقارير الواردة من الفرق التنفيذية.
- مراجعة السياسـات الكلية بحيث يتم تحقيق التوافق لتلك السياسـات أو وضع سياسات تسد الفجوة القائمة.
- إعـداد التقاريـر الفنية حول متابعـة عمليات التنفيـذ ورفعها إلى رئيـس الجمهورية (المجلس السياسي الأعلى)، والفريق الاستشاري التابع له.

ب. الرقابـة والتقييم عبر الهيئات الرقابية المعنية: تفعيل دور الهيئات الرقابية كمجلس النواب والجهاز المركـزي للرقابـة والمحاسـبة، وهيئـة مكافحـة الفسـاد واللجنـة العليـا للرقابة علـى المناقصات والمزايدات في الرقابة على أداء العمل في تنفيذ الرؤية ومخرجاتها.

ج. الرقابـة والتقييـم المجتمعـي (الإعلام-المجتمـع المدنـي): تمكيـن المجتمع المدني مـن الرقابة والتقييـم لمسـتوى تنفيـذ الرؤيـة والتفاعل مع نتائـج تلك التقييمـات، وملخصات عن نشـر نتائج تقييماته عبر الموقع الإلكتروني للرؤية.

د. رقابـة المواطـن: عبر اسـتخدام الخط السـاخن والموقع الإلكترونـي للرؤية وصفحاتهـا الاجتماعية وإيصال رأي المواطن بمختلف الوسائل إلى المعنيين.

3. أنواع تقارير المتابعة والرقابة والتقييم:

أ. تقرير متابعة دوري كل شهرين على الأقل لكل محور عن المهام التي تم إنجازها.

ب. تقاريـر دورية ربع سـنوية علـى الأقل متنوعة في ضوء المسـتويات المختلفـة للمتابعة والتقييم تتضمن:

- تقرير حول مدى اتسـاق الأهداف والبرامج بالخطـط التنفيذية مع رؤية وغايات وأهداف الرؤية.
- تقرير حول التقدم المحرز في تنفيذ البرامج والخطط التنفيذية ومعوقات التنفيذ.
- تقرير حول التقدم المنجز في تحقيق المسـتهدفات (النتائج المرصودة) على مسـتوى الأهداف.
- تقاريـر فصليـة حـول تقييـم نتائـج العمل فـي كل برنامج ومـدى رضـى المجتمع عنها والمعالجات المقترحة.

4 . أنواع المؤشرات اللازمة لعملية التقييم:

لضمان تحقيق نتائج فعالة وإجراء تقييم جيد فإن الرؤية الوطنية اعتمدت بنية محددة للمؤشرات على أساسها تتم عملية التقييم وتحديد مدى تحقق غايات وأهداف الرؤية وارتباطًا بذلك فإن هيكل مؤشـرات الرؤية يضم التالي:

أ. المؤشـرات العامة للرؤية: وهي حزمة من المؤشـرات الكلية والمؤشـرات الدولية المقارنة لوضع اليمن في مجموعة من التقارير الدولية المختلفة.

ب. مؤشـرات الأهداف: وهي تلك المؤشرات التي تقيس تحقق الأهداف الاستراتيجية للرؤية ولكل هدف مؤشـر أو أكثر يتم من خلال قياس مسـتوى تنفيذ الهدف ويمكن تجزئة هذه الأهداف من خلال مؤشرات مرحلية أو من خلال مؤشرات المبادرات المترجمة لها.

ج. مؤشرات المبادرات: يتم وضع مؤشرات قياس تحقق المبادرة والتي تترجم الأهداف الاستراتيجية.

د. مؤشرات أداء التنفيذ: ويقصد بها المؤشرات المالية والإجرائية التي تعبر عن فعالية وكفاءة التنفيذ للرؤيـة وتقيـس مدى تقدم الجهات فـي أداء مهامها ومدى تقدم عملية التنفيذ على المسـتوى الكلي وعلى مستوى المحاور والمستوى المؤسسي إلى جانب قياس مستوى الإنفاق وعلاقته بحجم الإنجاز، وأخيرًا قياس مدى رضى المجتمع والمستهدفين عن النتائج المحققة، ويتولى المكتب الفني بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للرؤية وضع هذه المؤشرات وتطويرها وفقًا لمراحل تنفيذ الرؤية.

5. أنواع التقييم لأداء العمل في تنفيذ الرؤية:

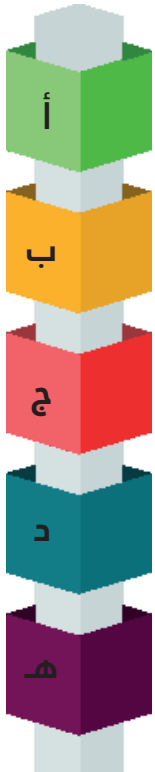

تقييـم المؤشـرات: من خـلال معرفـة مسـتوى الإنجـاز المحقق بالنسـبة للمؤشـرات المستهدفة

تقييـم الأداء (إداري، فني، مالي): يجب أن تغطي تقارير تقييم الأداء ثلاثة أبعاد، البعد الإداري لعمليـات الرؤية ومسـتوى إنجازهـا، تقييم الجوانب الفنية بحسـب خصوصية كل قطـاع، التقييـم المالـي من حيث كفاءة الإنفـاق ومدى جدوى أي إنفـاق على أهداف أو مبادرة أو برنامج أو مشروع وبالتالي الاعتماد على مؤشرات أداء مالية.

تقييم النتائج: التحديد المسـبق للنتائج المسـتهدفة مسبقًا في خطط العمل التنفيذية المحددة مع تتبع أي نتائج أخرى لم توضع بالحسبان، ومن ثم التقييم وفقًا لتلك النتائج.

تقييم الأثر: أهمية تتبع الأثر في التقييم وعدم الاكتفاء بتقييم النتائج والمخرجات بل معرفة تأثيرات الرؤية وانعكاساتها على المواطن والمجتمع وأداء الدولة ببعديه الإيجابي والسلبي خلال الزمن.

تقييم رضى المجتمع: الاهتمام بقياس مدى رضى المجتمع عن نتائج تنفيذ الرؤية في مختلف المجالات من خلال إشراك المجتمع المعني (المستفيدين في المجتمع) في كل مجال.

6. أدوات التقييم:

أ. أدوات التقييم المكتبي (تقارير التقييم الفنية المنمذجة): سـيتم تطبيق نماذج قياسـية للتقييم المكتبـي بنـاءً على تقاريـر الأداء الواردة مـن الجهات المسـتهدفة بالبرنامج وبصورة عامة سـيتم تطبيق تلك النماذج ما أمكن عبر استخدام قاعدة بيانات الرؤية الوطنية التي ستقدم تقارير متابعة وتقييم منتظمة.

ب. أدوات التقييم الميداني (الاستبيانات، النزول الميداني، المقابلات، مجموعات التركيز): من الأهمية تنويع أساليب الرقابة والتقييم الميداني من خلال اعتماد أساليب مقننة وتطبيقها بصورة دقيقة للخـروج بنتائج تقييم واقعية، ومن أهم هذه الأدوات: الاسـتبيانات، النزول الميداني، المقابلات، مجموعات التركيز.